المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵉⵎⵔⴰⵡⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵔⴰⵡⵉⵏ

Press -Book

مشاركة رئيس مجلس المستشارين على رأس وفد برلماني في الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي بالدوحة

6-10 أبريل 2019

إعداد خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين

بنشماش يؤكد من الدوحة أن المغرب مستعد لتقاسم خبراته وتجاربه الرائدة في مكافحة التطرف

www.alaoual.com

قال حكيم بن شماش، إن أيادي المغرب ممدودة لمزيد من التعاون والشراكة من أجل عالم أقل عنفا وأكثر عدلا، وأنه مستعد لتقاسم خبراته وتجاربه الوطنية الرائدة في مجال مكافحة التطرف، ويتطلع إلى أن يسهم الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد خطط برلمانية وطنية لتعزيز التربية على السلم والمواطنة وبناء ثقافة السلام .

واعتبر حكيم بن شماش، في مداخلته خلال الجلسة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالدوحة اليوم الاثنين 8 أبريل 2019، ان تزايد نزوعات التطرف

والعنف والإرهاب، وانتشار حالات عدم اليقين، يغذيه الجهل والانغلاق و الشعور بالظلم والإقصاء، وتغذيه أيضا النزعات التسلطية والهيمنية لقوى دولية تصر على تحدي القانون الدولي والضمير العالمي.
واكد رئيس الوفد البرلماني المغربي أن إحدى المداخل الرئيسية لتجاوز الأزمات التي يتخبط فيها العالم ومعالجة المخاطر المحدقة بأجيال المستقبل، تتمثل في التربية على السلم والمواطنة وبناء ثقافة السلام وتعزيز قيم التسامح ومكافحة خطاب الكراهية ومعادات الأجانب، وهو ما أعتبره رئيس مجلس المستشارين يشكل بالنسبة للمملكة المغربية خيارا استراتيجيا.
واستشهد في هذا الإطار بما قاله الملك محمد السادس أثناء استقباله للبابا فرانسيس "لمواجهة التطرف بكل أشكاله، فإن الحل لن يكون عسكريا ولا ماليا؛ بل الحل يكمن في شيء واحد، هو التربية. فدفاعي عن قضية التربية، إنما هو إدانة للجهل. ذلك أن ما يهدد حضاراتنا هي المقاربات الثنائية، وانعدام التعارف المتبادل، ولم يكن يوما الدين".
وشدد بن شماش على ان الحاجة للنهوض بالتعليم والتربية وتوسيع مساحات الالتزام بالقيم الإنسانية المشتركة، هو السبيل الأفضل والأضمن لتأمين أجيالنا القادمة من المخاطر المحدقة بها.

وبعد أن استعرض رئيس الوفد البرلماني الأسباب التي تغذي استمرار التحديات التي يعيشها عالمنا اليوم، متعددة ومتنوعة، قال إن احدى أهمها على الاطلاق هو وجود اختلالات وأعطاب على مستوى منظومات التربية والتعليم في عدد من الدول وفي حالات انماط ثقافية عابرة للحدود.
ولم يفت بن شماش، في معرض مداخلته باسم البرلمان المغربي، التنويه بمبادرة اختيار موضوع التعليم في ارتباطه بتعزيز السلم والأمن وسيادة القانون لكونه يكتسي أهمية بالغة بل وحاسمة في ظل ما يشهده عالمنا اليوم من متغيرات ومن أوضاع مضطربة وما يترتب وسيترتب عليها حتما من تهديدات وتحديات، وشديدة القسوة على البشرية والكوكب معا.

بن شماش: المغرب مستعد لتقاسم خبرته في مجال مكافحة التطرف

أكد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، انخراط المغرب القوي في دعم مبادرات السلام ومحاربة كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب.

وقال بن شماش، اليوم الإثنين، بالدوحة، خلال تدخله في النقاش العام حول دور البرلمانات في تدعيم التربية على السلم والأمن وسيادة القانون، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، إن المغرب يمد يده لمزيد من التعاون والشراكة من أجل عالم أقل عنفا وأكثر عدلا، و" أننا في المغرب مستعدون لتقاسم خبراتنا وتجاربنا الوطنية الرائدة في مجال مكافحة التطرف."

وأضاف بن شماش أن " التربية على السلم والمواطنة، وبناء ثقافة السلام وتعزيز قيم التسامح ومكافحة خطاب الكراهية ومعاداة الأجانب، يشكل خيارا استراتيجيا للمملكة المغربية"، مبرزا أن " تعزيز هذه القيم يشكل إحدى المداخل الأساسية لتجاوز الأزمات التي يتخبط فيها العالم ومعالجة المخاطر المحدقة بأجيال المستقبل".

ونبه بن شماش إلى أن " عالمنا يعيش تحولات عميقة، وتحديات متنامية على كافة المستويات، ويظل الوضع السياسي المضطرب، الهش والمتغير وانحباس البدائل الرامية إلى التغيير، في عدد من مناطق العالم، عدونا الرئيسي كشعوب وبرلمانيين يفترض أننا نعبر عن تطلعاتها".

وتكمن خطورة هذا الوضع، بحسب بن شماش، " ليس فقط في انتشار التوترات والنزاعات وتفاقم التهديدات الأمنية والإرهابية، ولا في تنامي النزاعات العرقية والدينية وانتشار ثقافة الكراهية وتصاعد الشعبيات واتساع رقعة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تجارة الأسلحة والمخدرات وتهريب السلع والاتجار في البشر وتنامي تدفقات الهجرة واللجوء، ولكن الخطورة تكمن، فوق هذا وذاك، في سيادة وانتشار حالات مخيفة من عدم اليقين في مناطق واسعة من العالم".

وَمِمَّا لا شك فيه، يضيف بن شماش، أن الأسباب التي تغذي باستمرار هذه التحديات متعددة ومتنوعة، ومن المؤكد أن إحدى أهمها على الإطلاق هو وجود اختلالات وأعطاب على مستوى منظومات التربية والتعليم في عدد من الدول وفي أنماط ثقافية عابرة للحدود.

وأوضح بن شماش، أن" السياقات والمتغيرات الجيوسياسية على الصعيد العالمي، وما تنطوي عليه من تحديات آخذة في الاتساع، تضع على عاتقنا مسؤولية الاشتغال على المشترك الكوني الذي يجمعنا، وفي هذا الإطار تبرز الحاجة للنهوض بالتعليم والتربية وتوسيع مساحات الالتزام بالقيم الانسانية المشتركة"، وأكد أن هذا هو السبيل الأفضل والأضمن لتأمين أجيالنا القادمة من المخاطر المحدقة به، كما أن تعزيز الحوار والتبادل بين الأمم والشعوب يكتسي أهمية قصوى.

ونبه رئيس مجلس المستشارين، إلى أن " تزايد نزوعات التطرّف والعنف والإرهاب، وانتشار حالات عدم اليقين، هو أمر يغذيه الجهل والانغلاق والشعور بالظلم والاقصاء، كما تغذيه، كذلك، النزعات التسلطية والهيمنة لقوى دولية تصر على تحدي القانون الدولي والضمير العالمي كما هو حاصل مع صدور قرارات غاصبة لحقوق الشعب الفلسطيني من طرف دولة تقيم تمثال الحرية فوق أرضها ومدعمة لغطرسة دولة الاحتلال".

بن شماش يدعو برلمانات العالم إلى الانخراط القوي في الحد من النزاعات والحروب

أحداث أنفو
Ahdath.info

قال رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، إن برلمانات الدول، خاصة الدول المعنية بالنزاعات والاضطرابات الداخلية والحروب، مطالبة بالانخراط بقوة وبمسؤولية في اعتماد وتفعيل الآليات التشريعية والدستورية لتسوية النزاعات والحد من الحروب والتطاحن الداخلي، وفق قاعدة مبنية على التفاهم بين الأطراف المعنية.

وأبرز بن شماش، الذي كان يتحدث أخيرا أمام رؤساء ووفود البرلمانات بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي بالدوحة، أن البرلمانات ينبغي أن تكون في طليعة المؤسسات الوطنية التي ينبغي أن يكون لها دور نشط في تثبيت الاستقرار والأمن الداخلي للدول، إضافة إلى دورها المحوري في مواكبة الإصلاحات السياسية والدستورية والاجتماعية

والاقتصادية في البلدان المعنية، باعتبار أن هذه الإصلاحات هي الضامن لتوطيد دعائم الديمقراطية وتعزيز بناء دولة الحق والقانون.
وأكد بن شماش، أنه أمام تزايد نزوعات التطرّف والعنف والإرهاب، التي يغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم، فإن الأمر يستلزم تنسيق المجهودات البرلمانية في أفق إعداد خطط برلمانية وطنية لتعزيز التربية على السلم والمواطنة وبناء ثقافة السلام.
وأبرز الحاجة الملحة لبناء المزيد من التحالفات من أجل معالجة التحديات المرتبطة بالسلم والأمن، وتأمين اجيالنا القادمة من المخاطر ذات الصِّلة بالتوترات والصراعات والنزاعات واللاستقرار في العالم.
وأشار، في هذا الصدد إلى مركزية الحوار والتبادل بين الأمم والشعوب، مستشهدا بما ورد في خطاب جلالة الملك محمد السادس، حين خاطب قداسة البابا فرنسيس خلال استقباله الشعبي والرسمي بأرض المغرب كمملكة للتسامح يوم 30 مارس الماضي، حيث قال جلالته" في الوقت الذي تشهد أنماط العيش تحولات كبرى في كل مكان، وبخصوص كل المجالات، فإنه ينبغي للحوار بين الأديان أن يتطور ويتجدد كذلك. لقد استغرق الحوار القائم على التسامح وقتا ليس بيسير، دون أن يحقق أهدافه، فالديانات السماوية الثلاثة لم توجد للتسامح في ما بينها(...) بل وجدت للانفتاح على بعضها البعض، والتعارف في ما بينها، في سعي دائم للخير المتبادل."
وأكد بن شماش أن تحقيق التقدم في هذا الاتجاه يتطلب تعزيز بلداننا لقدراتها الوطنية وتقوية التنسيق والتعاون والتضامن بينها على المستويات الثنائية وتقوية الاندماج الإقليمي والتعاون البيني، خصوصا في مجالات التعليم ومجتمع المعرفة والتنمية المستدامة والحوار المستمر عبر آليات مؤسساتية دائمة.

بن شماش يحذر: 46 قائدا شعبويا وصلوا للسلطة في 33 بلدا ديمقراطيا

نبه إلى تراجع منسوب الثقة في النظام الديمقراطي

نبه رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، إلى مخاطر تراجع منسوب الثقة في النظام الديمقراطي، وتنامي خطر الشعبوية، مسجلا وصول 46 قائدا أو مجموعة شعبوية إلى الحكم في 33 بلدا ديمقراطيا منذ 1990، وذلك استنادا إلى نتائج بحث صدر بداية نونبر الماضي، موضحا أن ظاهرة "الشعبوية" ما فتئت تتمدد جغرافيا، وأصبحت تمتد إلى مناطق لم يكن من الممكن بلوغها.

بن شماش، خلال تدخله باسم الوفد المغربي، أمس الاثنين، في الحوار رفيع المستوى لرؤساء البرلمانات المشاركين في الجمعية الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي بالدوحة، قال "إن تفعيل وتوسيع نطاق الديمقراطية التشاركية يبقى

هو السبيل الناجع لإعادة الثقة في النموذج الديمقراطي، الذي تعرض لهزات بفعل تنامي الشكوك حوله وتزايد حالات عدم اليقين".

وأضاف بن شماش، أن خطر المساس المستدام بالمؤسسات الديمقراطية ودولة القانون هو أكبر في ظل إمساك الشعبويين بدفة الحكم، مشيرا إلى استمرار خطر الشعبوية فيما القادم أسوأ، داعيا إلى فتح المجال أمام أشكال جديدة للتعبير عن الانتظارات والمطامح والحقوق.

وأوضح بن شماش أن الأخطار الناتجة عن الشعبوية، على اختلاف تمظهراتها، لا تتمثل فقط في الأذى المبرمج الذي يلحق النظام الديمقراطي في جوهره واشتغاله، بل كذلك في الأضرار التي تلحق الفضاء العمومي والمجتمع بأكمله والمتمثلة في تشجيع النزعات الانكفائية واستشراء الانشطارات المجتمعية وتسويغ النزعات العنصرية والعنف والإقصاء، بل وفي إذكاء التوترات الخارجية وبالتالي تعريض السلم الدولي للخطر.

وشدد رئيس مجلس المستشارين على أن معالجة الاختلالات المرتبطة بتدني الثقة في النموذج الديمقراطي، والحد من تنامي تمدد الشعبوية، تقتضي الإنصات لصوت المواطنين المعبر عن انتظاراتهم وطموحاتهم لا في مجال التمثيلية ولا في مجال الالتزام بالأولويات المجتمعية.

وطالب بن شماش بالقيام بمراجعات حقيقية تترجم في قوانين انتخابية وغيرها، وذلك عبر طريقة انتداب النخب الحزبية وانتخاب النخبة البرلمانية، قائلا "خاصة أن العديد من الانتقادات في هذا الشأن تنبني على واقع ضعف تجديد النخب وشكلية المشاركة واستمرار نفس الوجوه وعدم الوفاء بالالتزامات".

وأكد بن شماش أن هذا الوضع الجديد يتطلب من النموذج الديمقراطي أن يجدد نفسه، وهو ما رأى أنه يتطلب نفسا طويلا وصبرا وحنكة، قائلا "حتى لا نجد أنفسنا أمام نماذج ديمقراطية قد تتوفر فيها الحريات وبعض مظاهر دولة القانون، في الوقت الذي يظل فيه القرار مركزا في أيدي إرادة عليا".

ونبه بن شماش إلى أن أخطر ما يمكن أن يهدد مستقبل النموذج الديمقراطي هو نسيان التجارب التاريخية السيئة التي تمكن خلالها أعداء الديمقراطية من

الوصول إلى أعلى مؤسساتها من أجل وأدها لا تطويرها، موضحا أن هناك مسؤولية كبرى في عنق الدول المؤسسة للنموذج الديمقراطي في المنافحة عنه اليوم بقوة في وجه الدعوات المشككة والنكوصية.

وقال بن شماش إن "من يراقب التحولات المسجلة في العالم عموما، لابد أن يسجل بقلق عددا من الظواهر السلبية، الجديد منها والقديم، التي لم تتوفق التحولات في وضعها على السكة الصحيحة، والتي من شأنها إرباك حتى أكثر المشاريع الديمقراطية جدية وعزما".

وأشار في هذا الصدد إلى استمرار تراكم المعرفة والثروة والنفوذ في مناطق دون غيرها من المعمور، موضحا أن ذلك يعزز الاعتقاد بأن العالم يعجز تماما عن إنشاء منظومة أكثر عدلا بين شعوب وبلدان الأسرة الدولية، منبها إلى استمرار التوترات الجيوسياسية واستحداث غيرها، وتفاقم ظاهرة الهجرة السرية والحروب الأهلية المحلية إضافة إلى تفكك الاقتصاديات الوطنية وارتباك التماسك المجتمعي، في مناطق عديدة من العالم، وخاصة افريقيا.

الاتحاد البرلماني الدولي.. البرلمان المغربي يقترح بندا طارئا لتوفير آلية دولية لحماية الشعب الفلسطيني

انعقدت اليوم الجمعة بالدوحة أعمال الاجتماع التنسيقي للمجموعة الجيوسياسية العربية،تمهيدا للدورة 140 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة وفد مغربي كبير يقوده رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش.

وتميز الاجتماع التنسيقي بالخصوص بتقديم الوفد المغربي لطلب إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غابريلا كويفاس بارون، يتعلق بإضافة بند طارئ إلى جدول أعمال الجمعية، يتعلق بتوفير وتفعيل آلية لحماية دولية لفائدة الشعب الفلسطيني وفق مواثيق القانون الدولي الإنساني، وذلك انسجاما مع أحكام النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولقواعد الجمعية العامة.

ويأتي هذا المقترح، وفق ما علم لدى الوفد المغربي،"في سياق جهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاما مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
كما يندرج في سياق المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته الوطنية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالته مع البابا فرانسيس، خلال زيارته التاريخية للمغرب على "نداء القدس"، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.
وأعرب الوفد البرلماني المغربي، في إطار المذكرة التوضيحية المرفقة بالطلب، عن الأمل في أن تصوت الجمعية العامة في دورتها الـ 140 للاتحاد لصالح هذا البند الطارئ، لافتا إلى أن "موقفا معضدا لهذا البند سيكون بمثابة دليل على الالتزام الثابت من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بتوحيد جهود المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو شرط أساسي للسلام والأمن في الشرق الأوسط."
وسجل السيد بن شماس في كلمة خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة الجيوسياسية العربية، أن هناك طلبا مماثلا يصب في نفس الاتجاه، ويقوده نفس الانشغال والحرص على حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المسلوبة، تقدم به الوفد البرلماني الكويتي، داعيا لبحث إمكانية الجمع بين الطلبين والسعي لدى المجموعة الإسلامية من أجل الانضمام الى مبادرة المقترح المشترك، خاصة في ظل وجود مقترحين آخرين متقاربين تقدمت بهما كل من إندونيسيا وتركيا.
وسجل رئيس مجلس المستشارين أن السياق التاريخي وما يحفل به من مؤشرات، "يفرض علينا بحكم تمثيليتنا لشعوب منطقتنا أن نكون متحررين من الضغوط والإكراهات التي تواجه حكوماتنا، وأن نعمل على توحيد كلمتنا وإسماع صوتنا في هذا المحفل الدولي من أجل القضية الفلسطينية التي جمعتنا منذ أزيد من 50 سنة."
ولفت إلى أن المستجدات وما تبديه من "عمليات جارية لتشكيل الخرائط في مناطق عدة من ضمنها المنطقة العربية، وما كان من استهداف غير مسبوق

للقضية الفلسطينية بدءا من الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، وما أعقبه من اعتراف بضم الجولان، جميعها، تحثنا على اتخاذ المواقف اللازمة النوعية والجريئة لكي لا نصير متجاوَزين."

وقد تفاعلت وفود البرلمانات المشاركة في هذا الاجتماع مع مقترح رئيس الوفد البرلماني المغربي بشكل إيجابي؛ حيث تم تشكيل لجنة لصياغة بند موحد يجمع مقترحات البنود الطارئة المتقاربة في مضامينها وأهدافها، التي تقدم بها كل من المغرب والكويت وأندونيسيا وتركيا، تحت عنوان "حماية الشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل وتعزيز قيم التعايش المشترك بين الشعوب والأديان في العالم."

وبحسب البرنامج ستنطلق، مساء غد السبت رسميا، أشغال الدورة 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي تستضيفها الدوحة على مدى خمسة أيام، حيث ستناقش مسائل تتعلق بأنشطة الاتحاد، وأخرى تتصل بقضايا السلم والأمن الدوليين، ودور البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلم والأمن وسيادة القانون، فضلا عن بحثها لمحاور ذات صلة، على الخصوص، ب"تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني"، و"دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، خاصة ما يندرج في إطار "المساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والتصنيع والابتكار"، ودور البرلمانيين في تحقيق هذه الأهداف.

كما سيبحث المجتمعون في إطار اللجان الدائمة، مواضيع تهم على الخصوص "الديمقراطية في عصر الرقمنة الإلكترونية"، و"تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة"، و"التغطية الصحية العالمية بحلول عام 2030"، و "دور البرلمانات في تأمين الحق في الصحة."

وسيصاحب اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم اجتماعات أخرى لرؤساء اللجان الدائمة والأمناء العامين للبرلمانات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، والنساء البرلمانيات، واجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وكذا اجتماع المستشارين مع سكرتارية الوفود ومكتب اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، وأيضا اجتماع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، واللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن اجتماعات أخرى لمناقشة عدد من القضايا المطروحة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة، إضافة الى عقد ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل.

البرلمان المغربي يقترح بندا طارئا حول الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

اقترح الوفد البرلماني المغربي المشارك في فعاليات الجمعية الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة، بندا طارئا إضافيا على جدول اعمال الجمعية، يتعلق موضوعه بـ"توفير وتفعيل آلية لحماية دولية لفائدة الشعب الفلسطيني وفق مواثيق القانون الدولي الإنساني."

ويندرج هذا المقترح في سياق المبادرات النوعية التي دأب البرلمان المغربي على طرحها خلال انعقاد الجموع العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ويأتي هذا المقترح الجديد في سياق المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف من أجل بناء دولته الوطنية المستقلة، ذات السيادة، الممتدة جغرافيا والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف.

يشـار إلى أن الاتحـاد البرلمـاني الـدولي سـبق أن أقـر، بالتصـويت، مقترحـين مغربيين لإضافة بنود طارئة خلال دورتيه الـ134 والـ137 يتعلقان بالأوضاع الأمنيـة والسياسـية لجمهوريـة إفريقيـا الوسـطى والأوضـاع الإنسـانية لأقليـة "الروهينغيا" في ميانمار.

من الدوحة.. بن شماش يدعو برلمانات العالم لتوحيد كلمتها لصالح فلسطين

نجح اجتماع المجموعة الجيو سياسية العربية، المنعقد أمس الجمعة بالعاصمة القطرية الدوحة، في تبني بند طارئ موحد بعد أن تقدم كل من البرلمان المغربي وبرلمانات الكويت، اندونيسيا وتركيا، بمقترحات بنود طارئة متقاربة في مضامينها وأهدافها.

وقد جاءت هذه المبادرة، بعد التفاعل الإيجابي لوفود البرلمانات المشاركة في هذا الاجتماع مع مقترح تقدم به حكيم بن شماش رئيس الوفد البرلماني المغربي، لتشكيل لجنة لصياغة بند موحد يجمع مقترحات البنود الطارئة المتقاربة، وهو الأمر الذي توج بتبني بند طارئ موحد تحت عنوان "حماية

الشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل وتعزيز قيم التعايش المشترك بين الشعوب والأديان في العالم".

وفي كلمة لرئيس الوفد البرلماني المغربي خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة الجيو سياسية العربية، نوه بمقترح بند طارئ مماثل يصب في نفس الاتجاه ويقوده نفس الانشغال والحرص على حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المسلوبة، تقدم به الوفد البرلماني الكويتي، مقترحا أن يتم بحث إمكانية الجمع بين المقترحين والسعي لدى المجموعة الإسلامية من أجل الانضمام الى مبادرة المقترح المشترك خاصة في ظل وجود مقترحين متقاربين آخرين تقدمت بهما أيضا كل من اندونيسيا وتركيا.

وسجل بن شماش أن السياق التاريخي وما يحفل به من مؤشرات تبدي أن "القادم قد يكون أسوأ"، تفرض "علينا بحكم تمثيليتنا لشعوب منطقتنا أن نكون متحررين من الضغوط والإكراهات التي تواجه حكوماتنا، وأن نعمل على توحيد كلمتنا وإسماع صوتنا في هذا المحفل الدولي من أجل القضية الفلسطينية التي جمعتنا منذ أزيد من 50 سنة".

ولفت بن شماش إلى أن المستجدات وما تبديه من "عمليات جارية لتشكيل الخرائط في مناطق عدة من ضمنها المنطقة العربية"، وما كان من "استهداف غير مسبوق للقضية الفلسطينية بدءا من الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، وما أعقبه من اعتراف بضم الجولان"، جميعها، يضيف رئيس الوفد البرلماني المغربي، "تحثنا على اتخاذ المواقف اللازمة النوعية والجريئة لكي لا نصير متجاوزين".

وكان الوفد البرلماني المغربي قد تقدم، ببند طارئ الى جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 تحت عنوان "ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للمواثيق ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي".

ويأتي هذا المقترح، في سياق جهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاما مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. كما يندرج في سياق المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب

الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف من اجل بناء دولته الوطنية المستقلة، ذات السيادة، الممتدة جغرافيا، والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف.

ويعد البرلمان المغربي عضوا فاعلا ونشيطا في مختلف أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي ولجانه الدائمة واجتماعاته الموازية.

وجدير بالذكر في هذا الاطار أن الاتحاد البرلماني الدولي سبق وأن صادق على مقترحات بنود طارئة تقدم به البرلمان المغربي كان أهمها مقترح بند طارئ حول الأوضاع الأمنية والسياسية لجمهورية أفريقيا الوسطى سنة 2014، ومقترح بند طارئ حول الأوضاع الإنسانية لأقلية الروهينغيا سنة 2017، كما صادق على الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني بمناسبة كوب22، وقرار حول دور البرلمانات في تفعيل ميثاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، وهما الوثيقتان التي صاغتهما الشعبة البرلمانية المغربية.

بن شماش: استهداف قضية العرب الأولى بلغ حدا غير مسبوق في ظل ما يثار حول صفقة القرن

أحداث أنفو
Ahdath.info

دق رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، بالعاصمة القطرية الدوحة، ناقوس الخطر بشأن الأوضاع المأساوية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، مبرزا الطابع الاستعجالي للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، في ظل تواتر التطورات المقلقة ذلت الصِّلة بهذه القضية.

وقال بن شماش، خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، على هامش انعقاد الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، إن كل المؤشرات تدل على ان القادم أسوأ، مضيفا أن ثمة عمليات ومساعي جارية لتشكيل خرائط جديدة في عدد من المناطق، في مقدمتها المنطقة العربية.
ونبه بن شماش إلى أن استهداف قضية العرب الأولى بلغ حدا غير مسبوق في ظل ما يثار حول صفقة القرن.
وأكد رئيس مجلس المستشارين أن الاستفزازات تنامت في الفترة الأخيرة بشكل غير مسبوق، انطلاقا من إعلان القدس عاصمة لإسرائيل واعتراف

بعض الدول بهذا الوضع، وانتهاء بضم هضبة الجولان السورية واعتراف الرئيس الأمريكي ترامب بأنها تشكل جزءا من الأراضي المحتلة من طرف اسرائيل.

وحذر بن شماش من أي تهاون في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وحمايته مما يحاك ضده من مؤامرات تستهدف سيادته الترابية.

وكان عبد الحكيم بن شماش، رئيس وفد برلمان المملكة المغربية إلى الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، وجه مراسلة إلى غابرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ضمنها مطلب إدراج بند طارئ على جدول اعمال الجمعية العامة، بعنوان"ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصِّلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي"، بسط فيه المخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية.

وجاء في المراسلة، أن فلسطين وخاصة قطاع غزة، ظلت منذ بداية فترة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، مسرحا لعدة جولات من الأعمال العدائية، بما في ذلك أربع عمليات تصعيدية كبيرة للعنف، التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين.

وأكد بن شماش أن الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك القيود الشديدة المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع والعمليات العسكرية في المناطق المحظورة، كان له التأثير التراكمي المتمثل في منع الفلسطينيين باستمرار من ممارسة حقوقهم الأساسية.

وعبر الوفد البرلماني للمملكة المغربية عن رغبته في أن تصوت الجمعية العامة 140 لصالح البند المقترح، وهو ما من شأنه أن يعكس التزام الاتحاد البرلماني الدولي الثابت والمتواصل بتعزيز جهود المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وهو شرط أساسي للسلام والأمن في الشرق الأوسط.

المغرب يكشف بالبرلمان الدولي أسباب تصويته على بند مساعدة دول إفريقيا المتضررة من الإعصار

برلمان
barlamane.com
المعلومة حق للجميع

أكد عضو مجلس المستشارين، أحمد التويزي، بالدوحة في إطار أشغال الدورة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، أن تصويت المغرب على البند المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية للدول الإفريقية المتضررة من الإعصار يعكس موقفه المتضامن والداعم لدول القارة.

وذكر البرلماني المغربي، في جلسة تم تنظيمها يوم أمس الإثنين، وخصصت لمناقشة البند الطارئ حول تقديم المساعدة الإنسانية للدول الإفريقية موزمبيق وزيمبابوي ومالاوي المتضررة من إعصار "إيداي"، والذي اعتمد أمس للإدراج ضمن جدول الأعمال بعد حصوله على تأييد أكثر من الثلثين، أن المغرب، وفي إطار التزامه بدعم والتضامن مع الدول الإفريقية، بادر منذ وقوع الكارثة إلى إرسال المساعدات الطبية والغذائية لهذه البلدان.

وأعرب البرلماني المغربي، وفق ما ذكره تقرير نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء، عن الأمل في أن تكون صحوة الضمير المتمثلة في اعتماد بند تقديم المساعدات العاجلة إلى البلدان الإفريقية المتضررة من كارثة الإعصار، متبوعة بإعمال اتفاقية باريس، ومخرجات كوب 22 بمراكش، وأيضا آليات التخفيف والملاءمة وكذا الصندوق الأخضر، إلى جانب التعاطي الإيجابي مع الميثاق العالمي للهجرة الذي صودق عليه في مراكش.

وحرص عضو مجلس المستشارين على لفت الانتباه إلى أن "ما تعيشه إفريقيا من مشاكل هي ناتجة بالأساس عن سنوات من الاستعمار ونهب الثروات"، وأن هذه "الكوارث وليدة تغيرات مناخية تسببت فيها الأنشطة الصناعية منذ بدء الثورة الصناعية"، وقال إن إفريقيا ضحية لهذه الأنشطة التي أربكت التوازنات البيئية والمناخية، وأن المسؤولية تقع على عاتق الدول الغنية المصنعة.

من جهته، دعا رئيس مجلس الشورى القطري، رئيس الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحالية، إلى تهيئة حملة عالمية لمد يد العون لحكومات الدول الثلاث حتى تتجاوز المحنة وتستطيع توفير احتياجات مواطنيها، مشددا على أن مواجهة الكوارث لا يمكن أن تتم بصفة فردية بالنظر لقلة الإمكانيات وشح الموارد، وأن المفروض أن تتم من خلال "العمل الجماعي وتجنيد المجتمع الدولي وكل المنظمات الإنسانية والمعنية".

وطالب عدد من البرلمانيين، الذين تدخلوا في هذه الجلسة وأعربوا عن تضامنهم مع هذه الدول المتضررة، بحشد الدعم الدولي لتقديم المساعدة العاجلة على صعيد الإيواء والغذاء والصحة والصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة.

ولفتوا إلى أن الكارثة الطبيعية التي طالت هذه الدول الثلاث دمرت نحو 90 بالمائة من البنية التحتية وشردت أعدادا كبيرة، مع ما رافق ذلك من تفشي بعض الأمراض والأوبئة كالكوليرا، وما نجم عن التدمير من صعوبة الوصول أحيانا الى المتضررين.

تجدر الإشارة الى أن الدوحة تستضيف من سادس إلى عاشر أبريل الجاري أشغال الدورة الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي بمشاركة رؤساء 80 برلمانا وأكثر من 2270 برلمانيا من 162 دولة، من بينها المغرب الذي يشارك بوفد يضم ممثلين عن غرفتي النواب والمستشارين يقوده رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش.

لقاء بن شماش برئيس مجلس الشورى القطري.. وها علاش

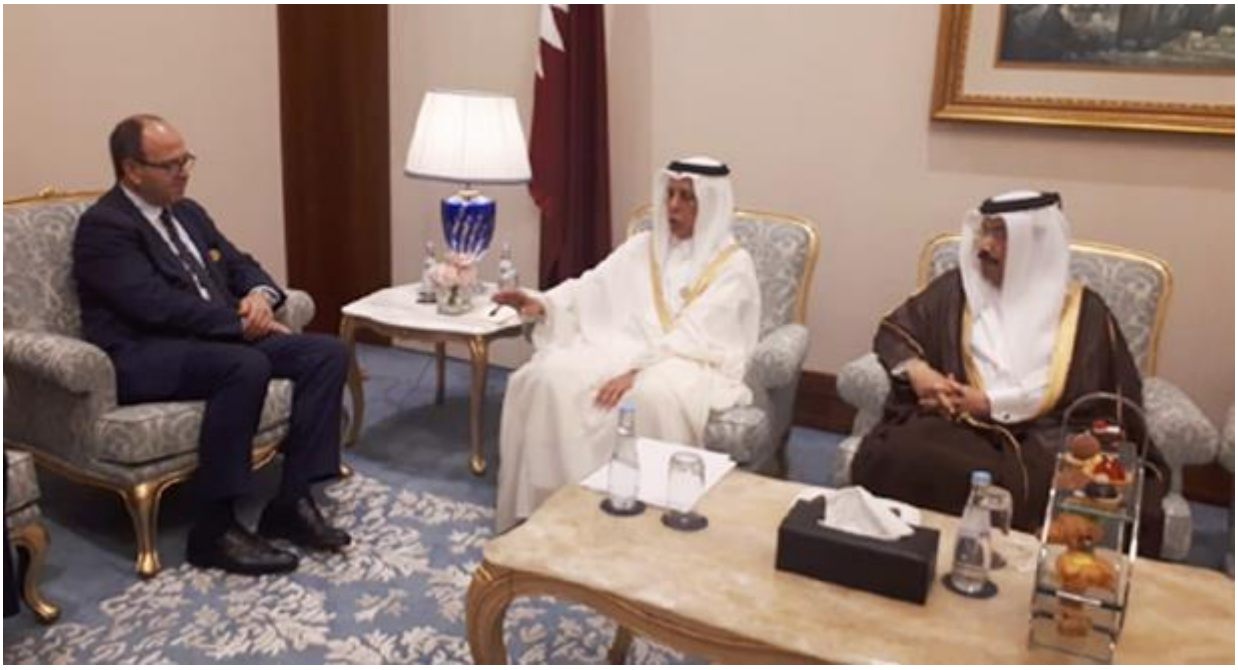

شكل تعزيز العمل البرلماني المشترك لخدمة العلاقات بين المغرب وقطر في مجالات متعددة ومواجهة التحديات المشتركة، محور لقاء جمع بين رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش ورئيس مجلس الشورى لدولة قطر أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود.

كما تم خلال هذه المباحثات، التي جرت على هامش فعاليات الدورة 140 للجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة حاليا بالدوحة، التأكيد على أهمية تكثيف التنسيق والتشاور بين المؤسستين التشريعيتين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وشكل هذا اللقاء مناسبة جدد فيها الجانبان الإشادة بمتانة العلاقات المتميزة، القائمة على التعاون المثمر والتضامن الفاعل والاحترام المتبادل، التي تجمع بين المملكة المغربية ودولة قطر، والتي تترجمها علاقات الأخوة

الصادقة والمودة الخالصة التي تربط بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر. وخلال هذا اللقاء، ثمن بن شماش مستوى التنظيم الجيد والنقاش الهام والنجاح الكبير الذي عرفته الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي تحتضنها العاصمة القطرية الدوحة.

من جهته، نوه رئيس مجلس الشورى القطري بالمشاركة الفاعلة للوفد البرلماني المغربي في فعاليات هذا الحدث البرلماني الدولي، وبالتعاون القائم بين بلاده والمملكة المغربية على مختلف الأصعدة بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

المستشارين بالمغرب وقطر يشددان على التنسيق والتعاون المشترك

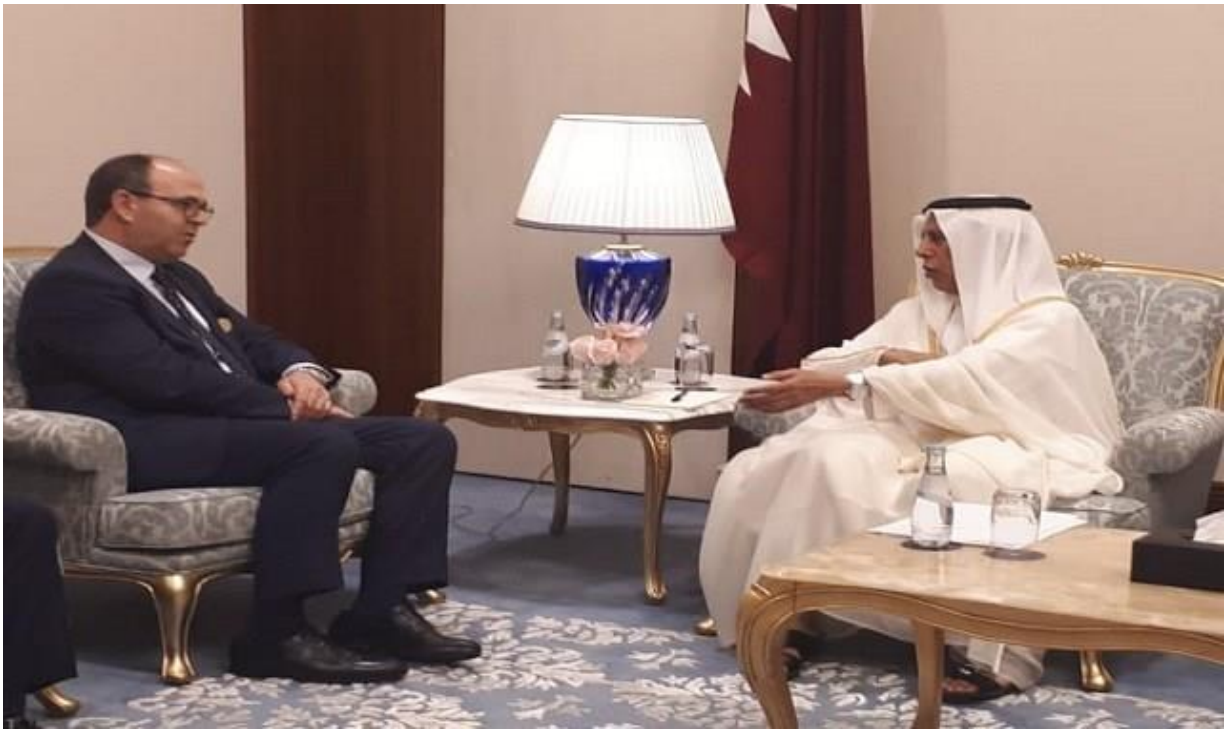

شدد رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش ورئيس مجلس الشورى لدولة قطر أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود على أهمية تعزيز العمل البرلماني المشترك لخدمة العلاقات بين البلدين الشقيقين في مجالات متعددة ومواجهة التحديات المشتركة، وتكثيف التنسيق والتشاور بين المؤسستين التشريعيتين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح بلاغ لمجلس المستشارين توصلت جريدة "العمق" بنسخة منه، أن رئيس مجلس الشورى لدولة قطر أجرى مباحثات أمس الثلاثاء 9 أبريل 2019 مع رئيس مجلس المستشارين، وذلك على هامش فعاليات الجمعية

140 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بالدوحة. وتناول الجانبان، خلال هذه المباحثات، مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأضاف المصدر ذاته أن بن شماش ثمن خلال هذا اللقاء مستوى التنظيم الجيد والنقاش الهام والنجاح الكبير الذي عرفته الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة.

ومن جهته، نوه رئيس مجلس الشورى القطري بالمشاركة الفاعلة للوفد البرلماني المغربي في فعاليات هذا الحدث البرلماني الدولي، وبالتعاون القائم بين بلاده والمملكة المغربية على مختلف الأصعدة بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وأفاد المصدر نفسه أن هذا اللقاء شكل مناسبة جدد فيها الجانبان الإشادة بمتانة العلاقات المتميزة القائمة على التعاون المثمر والتضامن الفاعل والاحترام المتبادل والتي تجمع بين المملكة المغربية ودولة قطر، والتي تترجمها علاقات الأخوة الصادقة والمودة الخالصة التي تربط بين، الملك محمد السادس، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

العمل البرلماني المشترك لخدمة العلاقات المغربية القطرية

Le Site Info بالعربية

أجرى رئيس مجلس الشورى لدولة قطر، أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، مباحثات اليوم الثلاثاء 9 أبريل 2019 مع رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، على هامش فعاليات الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بالدوحة.

وشكل هذا اللقاء مناسبة جدد فيها الجانبان الإشادة بمتانة العلاقات المتميزة القائمة على التعاون المثمر والتضامن الفاعل والاحترام المتبادل والتي تجمع بين المملكة المغربية ودولة قطر، والتي تترجمها علاقات الأخوة الصادقة والمودة الخالصة التي تربط بين الملك محمد السادس والشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر.

وشدد الجانبان على أهمية تعزيز العمل البرلماني المشترك لخدمة العلاقات بين البلدين الشقيقين في مجالات متعددة ومواجهة التحديات المشتركة، وتكثيف التنسيق والتشاور بين المؤسستين التشريعيتين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال هذا اللقاء، ثمن بن شماش مستوى التنظيم الجيد والنقاش الهام والنجاح الكبير الذي عرفته الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة.

من جهته، نوه رئيس مجلس الشورى القطري بالمشاركة الفاعلة للوفد البرلماني المغربي في فعاليات هذا الحدث البرلماني الدولي، وبالتعاون القائم بين بلاده والمملكة المغربية على مختلف الأصعدة بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وتناول الجانبان، خلال هذه المباحثات، مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

بن شماش: الأفارقة ضيعوا فرصا كثيرة.. وطموح المغرب بناء إفريقيا قوية

أكد رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش خلال مباحثات في الدوحة جمعته مع رئيسة المجلس الفيدرالي بجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية خيرية إبراهيم، أن القارة الإفريقية ضيعت الكثير من الفرص في الانقسامات الإيديولوجية، موضحا أن طموح المغرب هو "بناء إفريقيا قوية وقادرة على مجابهة مختلف التحديات".

بن شماش، خلال الدورة الأربعين بعد المائة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة ما بين 6 و10 أبريل الجاري بقطر، دعا الجانب الإثيوبي إلى بلورة مشاريع وبرامج عمل مشتركة من خلال تبادل التجارب وتقاسم الخبرات وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

شدد رئيس الوفد البرلماني المغربي على كون هذا اللقاء لبنة أخرى في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات الجيدة التي تجمع بين البلدين الصديقين، قائلا إن المغرب "تحدوه إرادة قوية" للارتقاء بعلاقاته مع إثيوبيا إلى "مستوى شراكة نموذجية قائمة على قاعدة رابح رابح"، مبرزا الأهمية الإستراتيجية التي يوليها الملك محمد السادس لتعزيز علاقات التعاون جنوب- جنوب.

ومن جهتها، ثمنت رئيسة المجلس الفيدرالي بجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية خيرية إبراهيم، مبادرة رئيس مجلس المستشارين، إحداث منتدى برلماني إفريقي امريكو-لاتيني، مؤكدة استعدادها لتجسيد هذه المبادرة الطموحة على أرض الواقع لما تمثله من أهمية كبرى لصالح شعوب القارتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية.

وأشادت المسؤولة الإثيوبية بأهمية إحداث الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي التي تم تأسيسها على هامش الندوة الدولية التي نظمها مجلس المستشارين بتعاون مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي حول تجارب المصالحات الوطنية في يناير 2019 بالرباط، مبدية انخراطها القوي لإنجاح هذه المبادرة النوعية.

بنشماش:برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب شريك أساسي

أكد رئيس مجلس المستشارين عبد الحكيم بنشماش، أن برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب يعد شريكا أساسيا في إرساء مبادرة المنتدى البرلماني الأفريقو أمريكو لاتيني.

وأوضح بنشماش، خلال مباحثات جمعته اليوم الأحد في الدوحة مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب إلياس كاستيو، أجراها على هامش الدورة الأربعين بعد المائة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في الدوحة، أن البرلمان المغربي قطع أشواطا متقدمة في أفق إرساء هذه المبادرة النوعية والطموحة، كإطار مرجعي للعمل المشترك، وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارايبب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة، خاصة في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية التي يشهدها العالم.

كما عبر بنشماش عن اعتزازه بالدينامية التي عرفتها العلاقات بين البرلمان المغربي وبرلمان امريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة، مبرزا في هذا الصدد أن مذكرة التفاهم الموقعة بين البرلمان المغربي وهذا التجمع البرلماني القاري الهام خلال أبريل الماضي، "تعد ترجمة للوعي المنبثق والجديد الذي يخدم مصالح شعوب المنطقتين، ومنطلقا لتدارك ما ضاع من الفرص التي تم إهدارها نتيجة عوامل وسياقات تاريخية رهنت الديبلوماسية البرلمانية وحصرتها في اعتبارات إيديولوجية ضيقة."

ومن جهته، عبر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب عن تقديره لمستوى المباحثات التي أجراها مع المسؤولين البرلمانيين والحكوميين خلال الزيارة التي قام بها للمملكة خلال يناير الماضي، في سياق مشاركته في الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية، التي نظمها المجلس بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجددا التعبير عن تقديره العميق للنموذج التنموي والديمقراطي الذي تتميز به المملكة المغربية بقيادة الملك محمد السادس.

وأبرز كاستيو أن الموقع الجيو-استراتجي ومكانة المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، تمكنه من الاضطلاع بدور محوري في تسهيل التواصل والتقارب بين بلدان المجموعتين الإفريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما تؤهله ليكون أرضية متينة لبناء مستقبل مشترك، داعيا، في هذا الصدد، رئيس مجلس المستشارين إلى أن "يكون حلقة وصل بين برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب والبرلمانات الجهوية والقارية بإفريقيا."

كما ثمن إلياس كاستيو مبادرة البرلمان المغربي الخاصة بإحداث المنتدى البرلماني الأفريقو أمريكو لاتيني، معربا عن استعداد برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبيب للعمل من أجل تفعيل هذه المبادرة التي ستساعد على تعزيز وتوطيد العلاقات بين شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

وأشاد أيضا بتولي مجلس المستشارين رئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي، معبرا عن استعداده لدعم عمل الشبكة وتدارس سبل التعاون مع الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي بأمريكا اللاتينية والمجهود البرلماني العالمي في هذا المجال، باعتبار المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية معنيتين بشكل أكبر بالأمن الغذائي.

وبهذه المناسبة، وجه رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبيب دعوة رسمية لرئيس مجلس المستشارين عبد الحكيم بنشماش، قصد المشاركة، خلال شهر يونيو 2019، في الدورة السنوية للجمعية العامة لهذه المنظمة البرلمانية القارية التي تضم 23 برلمانا وطنيا، معتبرا أنها مناسبة ليضطلع خلالها مجلس المستشارين بدور محوري في عقد قمة ثلاثية تضم برلمانات أمريكا اللاتينية ورؤساء البرلمانات القارية الإفريقية والبرلمان المغربي من أجل تجسيد مبادرات برلمانية ملموسة لفائدة شعوب المنطقتين.

بن شماش: برلمان امريكا اللاتينية والكارايبب شريك أساسي

أكد رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، خلال مباحثات جمعته اليوم الأحد في الدوحة مع رئيس برلمان امريكا اللاتينية والكرايبب إلياس كاستيو، أن برلمان امريكا اللاتينية والكارايبب يعد شريكا أساسيا في ارساء مبادرة المنتدى البرلماني الأفريقو أمريكو لاتيني.

وأوضح بن شماش، خلال هذه المباحثات التي أجراها على هامش الدورة الأربعين بعد المائة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في الدوحة، أن البرلمان المغربي قطع أشواطا متقدمة في أفق إرساء هذه المبادرة النوعية والطموحة، كإطار مرجعي للعمل المشترك، وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب افريقيا وأمريكا اللاتينية والكارايبب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة، خاصة في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية التي يشهدها العالم.

كما عبر المسؤول المغربي عن اعتزازه بالدينامية التي عرفتها العلاقات بين البرلمان المغربي وبرلمان امريكا اللاتينية خلال السنوات الاخيرة، مبرزا في هذا الصدد أن مذكرة التفاهم الموقعة بين البرلمان المغربي وهذا التجمع البرلماني القاري الهام خلال أبريل الماضي، "تعد ترجمة للوعي المنبثق والجديد الذي يخدم مصالح شعوب المنطقتين، ومنطلقا لتدارك ما ضاع من الفرص التي تم إهدارها نتيجة عوامل وسياقات تاريخية رهنت الديبلوماسية البرلمانية وحصرتها في اعتبارات ايديولوجية ضيقة."

ومن جهته، عبر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب عن تقديره لمستوى المباحثات التي اجراها مع المسؤولين البرلمانيين والحكوميين خلال الزيارة التي قام بها للمملكة خلال يناير الماضي، في سياق مشاركته في الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية، التي نظمها المجلس بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، مجددا التعبير عن تقديره العميق للنموذج التنموي والديمقراطي الذي تتميز به المملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأبرز كاستيو أن الموقع الجيو-استراتجي ومكانة المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، تمكنه من الاضطلاع بدور محوري في تسهيل التواصل والتقارب بين بلدان المجموعتين الافريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما تؤهله ليكون أرضية متينة لبناء مستقبل مشترك، داعيا، في هذا الصدد، رئيس مجلس المستشارين الى أن "يكون حلقة وصل بين برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب والبرلمانات الجهوية والقارية بافريقيا."

كما ثمن إلياس كاستيو مبادرة البرلمان المغربي الخاصة بإحداث المنتدى البرلماني الأفريقو أمريكو لاتيني، معربا عن استعداد برلمان أمريكا اللاتينية والكارايبب للعمل من أجل تفعيل هذه المبادرة التي ستساعد على تعزيز وتوطيد العلاقات بين شعوب أمريكا اللاتينية وافريقيا.

وأشاد أيضا بتولي مجلس المستشارين رئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي، معبرا عن استعداده لدعم عمل الشبكة وتدارس سبل التعاون مع الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي بأمريكا اللاتينية والمجهود البرلماني العالمي

في هذا المجال، باعتبار المنطقتين الافريقية والامريكو لاتينية معنيتين بشكل أكبر بالامن الغذائي.

وبهذه المناسبة، وجه رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب دعوة رسمية لرئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، قصد المشاركة، خلال شهر يونيو 2019، في الدورة السنوية للجمعية العامة لهذه المنظمة البرلمانية القارية التي تضم 23 برلمانا وطنيا، معتبرا أنها مناسبة ليضطلع خلالها مجلس المستشارين بدور محوري في عقد قمة ثلاثية تضم برلمانات أمريكا اللاتينية ورؤساء البرلمانات القارية الافريقية والبرلمان المغربي من أجل تجسيد مبادرات برلمانية ملموسة لفائدة شعوب المنطقتين.

الدوحة.. بن شماش يتباحث مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب

أجرى رئيس مجلس المستشارين، حكيم بن شماش، مباحثات اليوم الأحد 7 مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب إلياس كاستيو.

في بداية هذا اللقاء، الذي يندرج ضمن فعاليات الدورة الأربعين بعد المائة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بالدوحة عاصمة دولة قطر، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه بالدينامية التي عرفتها العلاقات بين البرلمان المغربي وبرلمان أمريكا اللاتينية خلال السنوات الاخيرة، مبرزا في هذا الصدد أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البرلمان المغربي وهذا التجمع البرلماني القاري الهام شهر أبريل 2018، تعد ترجمة للوعي المنبثق والجديد الذي يخدم مصالح شعوب المنطقتين، ومنطلقا لتدارك ما ضاع من الفرص التي تم اهدارها نتيجة عوامل وسياقات تاريخية رهنت الديبلوماسية البرلمانية وحصرتها في اعتبارات ايديولوجية ضيقة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس المجلس أن البرلمان المغربي قطع أشواطا متقدمة في أفق إرساء المنتدى البرلماني الأفريقو أمريكو لاتيني، كإطار مرجعي

للعمل المشترك، وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت الشعوب الافريقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة خصوصا في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية التي يشهدها العالم، مؤكدا أن برلمان امريكا اللاتينية والكاريبي يعد شريكا أساسيا في ارساء هذه المبادرة النوعية والطموحة.
من جهته، عبر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، خلال هذه المباحثات، عن امتنانه وتقديره لمستوى المباحثات التي اجراها مع المسؤولين البرلمانيين والحكوميين خلال الزيارة التي قام بها للمملكة المغربية بدعوة من رئيس مجلس المستشارين شهر يناير 2019 للمشاركة في الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية، والتي نظمها المجلس بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، مجددا إشادته وتقديره العميق للنموذج التنموي والديمقراطي الذي تتميز به المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.
وأبرز رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن الموقع الجيو استراتجي والمكانة التي يحظى بها المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، تمكنه من لعب دور محوري في تسهيل التواصل والتقارب بين بلدان المجموعتين الافريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما تؤهله ليكون أرضية متينة لبناء مستقبل مشترك، حيث دعا رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش ليكون حلقة وصل بين برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرلمانات الجهوية والقارية بافريقيا.
وفي هذا الإطار، ثمن الياس كاستيو مبادرة البرلمان المغربي بإحداث منتدى برلماني أفريقو أمريكو لاتيني، معربا في هذا الإطار عن استعداد برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي للعمل من أجل ترجمة هذه المبادرة التي ستساعد على تعزيز وتوطيد العلاقات بين شعوب أمريكا اللاتينية وافريقيا.
كما ثمن الياس كاستيو تولي مجلس المستشارين لرئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي، معتبرا انه كان بمثابة شاهد شرف على لحظة التأسيس، حيث عبر عن استعداده لدعم عمل الشبكة وتدارس سبل التعاون مع الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي بامريكا اللاتينية و المجهود البرلماني العالمي في هذا المجال باعتبار المنطقتين الافريقية والامريكو لاتينية الاكثر معنيتين بالامن الغذائي.

وفي ختام المباحثات وجه رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب دعوة رسمية لرئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش، قصد المشاركة في الدورة السنوية للجمعية العامة لهذه المنظمة البرلمانية القارية التي تضم 23 برلمانا وطنيا خلال شهر يونيو 2019، معتبرا إياها مناسبة ليلعب فيها مجلس المستشارين دورا محوريا في عقد قمة ثلاثية تضم برلمانات أمريكا اللاتينية ورؤساء البرلمانات القارية الافريقية والبرلمان المغربي من أجل تجسيد مبادرات برلمانية ملموسة لفائدة شعوب المنطقتين.

النائب العام يجتمع مع رئيس مجلس المستشارين المغربي

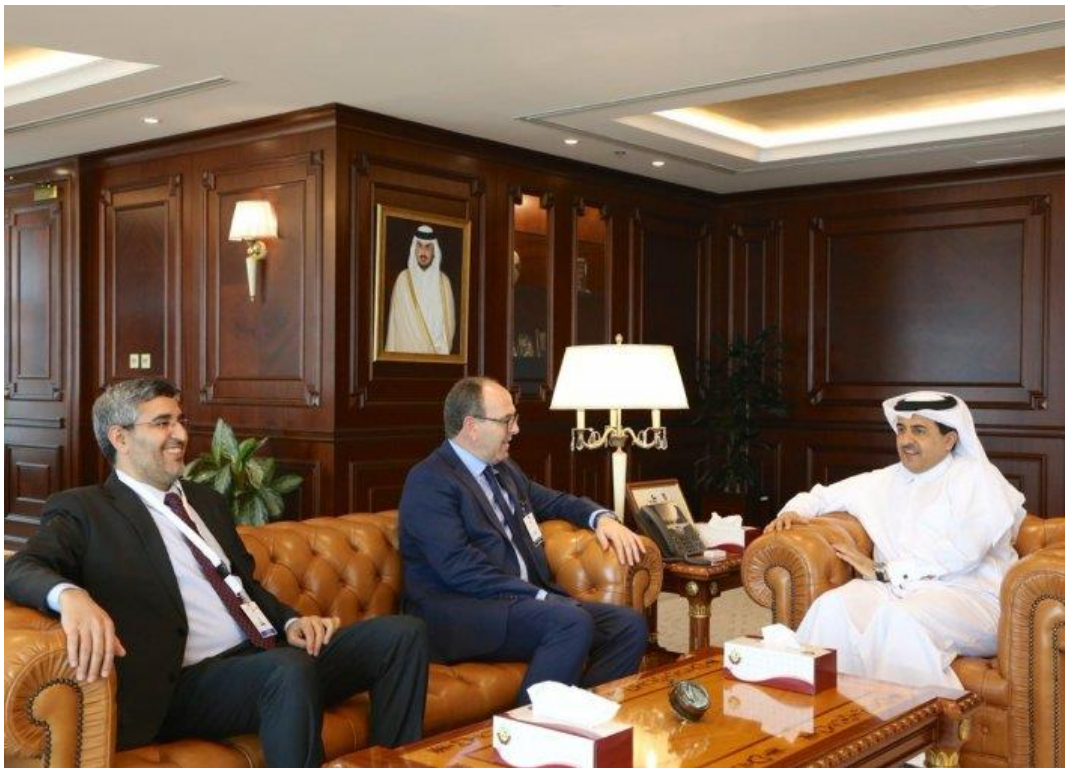

اجتمع سعادة الدكتور على بن فطيس المري النائب العام اليوم، مع سعادة السيد عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وسعادة السيد عبد العزيز عماري النائب الأول لرئيس مجلس النواب المغربي.

وجرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل توثيق التعاون المستقبلي بين البلدين.

Assemblée de l'Union interparlementaire

Les parlementaires marocains insistent sur le rôle de l'éducation dans la lutte contre la violence et la radicalisation

LE MATiN.ma

La délégation marocaine participant à l'Assemblée de l'Union interparlementaire qui s'est tenue à Doha avec les représentants de 164 pays a mis en exergue l'importance de la relation existante entre l'éducation et la lutte contre la violence et la radicalisation. Pour Hakim Benchamach, seule une éducation axée sur la paix, la citoyenneté permettra de dépasser les crises actuelles qui sévissent dans le monde.

«Les Parlements, vecteurs de renforcement de l'éducation pour la paix, la sécurité et l'état de droit». C'est le sujet central qui a été choisi par Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) et concernant lequel l'ensemble des délégations prenant part à ce sommet ont tenu à s'exprimer. En effet, le débat général qui a lieu lors de chaque Assemblée figure parmi les tribunes offertes aux parlementaires du monde pour s'exprimer sur des questions d'actualité. Ainsi, lors de cette session qui se déroule à Doha depuis jeudi et se poursuit jusqu'à mercredi, les parlementaires représentant 164 pays – la participation la plus importante de l'histoire de l'organisation – se sont exprimés sur le sujet proposé. Un sujet qui ne pouvait pas laisser indifférente la délégation marocaine qui a été très active lors de ce rendez-vous mondial. En effet, intervenant lundi à Doha, en tant que chef de la délégation marocaine, Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, a focalisé sur l'importance de l'éducation dans sa relation avec le renforcement de la paix, la sécurité et l'état de droit, tout en saluant le choix par l'UIP de ce sujet. Il a ainsi axé son discours autour de trois principaux messages.

Le premier message met en avant le lien existant entre la situation que vit le monde actuellement et les causes de sa crise. Une situation mondiale qui se caractérise par un état politique agité marqué par la multiplication des conflits et des tensions, des menaces sécuritaires et terroristes, et l'expansion de la culture de la haine. Cet état de fait est alimenté par de nombreuses causes, dont la plus importante est «l'existence de dysfonctionnements et

de pannes au niveau des systèmes de l'éducation et de l'enseignement dans de nombreux pays», affirme-t-il. Pour appuyer cette hypothèse, le chef de la délégation marocaine a rappelé les données évoquées en septembre 2017 par le Secrétaire général de l'ONU qui avait soutenu dans un de ses rapports que le monde a consacré un budget pour les opérations de maintien de sécurité de l'ordre de 7,87 billions de dollars. Sur le plan international, la violence a coûté 14,3 trillions dollars en 2016, soit 12,6% du PIB mondial.

Le deuxième message adressé par l'intervenant marocain a mis en avant la relation qui existe entre l'éducation et les valeurs humaines et de tolérance. Il a ainsi appelé à prendre à bras le corps l'éducation et l'enseignement tout en travaillant sur les principes communs qui rassemblent la communauté internationale. Dans ce sens, il a évoqué un passage du Discours Royal à l'occasion de la visite du Pape François au Maroc le 30 mars dernier. «Au moment où les paradigmes se transforment, partout et sur tout, le dialogue interreligieux doit aussi faire sa mue. Le dialogue tourné vers la "tolérance" aura fait long feu, sans pour autant atteindre sa finalité. Les trois religions abrahamiques n'existent pas pour se tolérer, par résignation fataliste ou acceptance altière. Elles existent pour s'ouvrir l'une à l'autre et pour se connaître, dans un concours vaillant à se faire du bien l'une l'autre», a-t-il cité. Ainsi, selon Hakim Benchamach, la solution pour dépasser les crises actuelles réside dans l'éducation axée sur la paix, la citoyenneté et la construction de la culture de la paix et de la tolérance ainsi que la lutte contre le discours de haine.

Le troisième message adressé aux participants consiste à dire que le Maroc tend la main pour partager son expérience pour un monde moins violent et plus juste, expérience marocaine qui est en avance en matière de lutte contre le radicalisme. «Nous aspirons à ce que l'Union interparlementaire participe à l'élaboration de plans d'action parlementaire pour le renforcement de l'éducation axée sur la paix, la citoyenneté et la construction de la culture de la paix», a-t-il plaidé en proposant une série d'axes qui peuvent prévaloir quant à l'élaboration de cette stratégie. Il s'agit, entre autres, de la connexion entre ce qui est sécuritaire, spirituel, éducatif et social face aux phénomènes qui alimentent la violence, le radicalisme et le terrorisme.

L’Union interparlementaire plaide pour un nouveau mode de gouvernance

L’Union interparlementaire (UIP) qui tient son assemblée à Doha, la capitale du Qatar, a appelé à envisager de nouvelles formes de démocratie et de gouvernance, en dehors des modèles traditionnels.
Cet appel fait suite au diagnostic alarmant établi par les présidents des parlements du monde, relatif au mode de gouvernance.
A l’issue des échanges autour de la thématique « Manque de confiance dans la démocratie : il est urgent de repenser nos modèles de gouvernance », les parlementaires ont proposé la refonte des modèles actuels de gouvernance prévalant dans le monde.
Le président de la Chambre des conseillers du Maroc, Hakim Benchamach a estimé que le monde souffre de nombreux phénomènes négatifs, ce qui est de nature à « déstabiliser les démocraties montantes et de porter même atteinte aux projets démocratiques les plus sérieux ».
Il a cité, parmi ces phénomènes la concentration de la connaissance, de la richesse et du pouvoir dans des zones bien déterminées, la constance des tensions géostratégiques,

l'aggravation du phénomène de la migration et les effets des changements climatiques.

Pour venir à bout de ces phénomènes, Benchamach propose d'adopter des mécanismes de choix des élites partisanes et l'élection de l'élite parlementaire.

« De nombreuses critiques à ce propos se fondent sur un état de fait qui relève la faiblesse du renouvellement des élites, la nature formelle de la participation, la continuité des mêmes visages et le non-respect des engagements », a-t-il souligné.

Dans le contexte actuel, il est primordial que les gouvernements mondiaux, nationaux et locaux procèdent à une auto-évaluation approfondie, demande l'UIP.

« Il faut trouver de nouveaux modèles de gouvernance non seulement pour rapprocher les gouvernements des citoyens, mais aussi pour qu'ils soient adaptés aux progrès technologiques de plus en plus rapides, à l'évolution des modes de consommation, aux nouvelles formes de communication, au besoin d'efficacité croissante et aux nombreuses autres innovations déjà en train de transformer le monde.

La politique doit évoluer en réponse aux nouveaux problèmes et aux nouvelles attentes des citoyens », lit-on dans les documents de l'Union.

Assemblée de l'UIP : le Maroc propose la mise en place d'un mécanisme international pour protéger le peuple palestinien

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

Une réunion de coordination du groupe géopolitique arabe s'est tenue vendredi à Doha, en prélude à la 140ème Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), avec la participation d'une importante délégation marocaine, conduite par M. Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers.

Cette réunion de coordination a été marquée notamment par la présentation par la délégation marocaine d'une demande à la présidente de l'UIP, Mme Gabriela Cuevas Barron, relative à l'introduction d'un article d'urgence à l'ordre du jour de l'assemblée, concernant la mise en place d'un mécanisme pour assurer une protection internationale du peuple palestinien, selon les chartes du droit international humanitaire.

Cette proposition s'inscrit dans le sillage des "efforts de la diplomatie parlementaire marocaine et est en phase avec les positions qu'elle a toujours exprimées en faveur des questions

arabes, à leur tête la cause palestinienne", a-t-on appris auprès de la délégation marocaine.

Elle s'insère également dans les positions constantes du Royaume du Maroc, sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI, président du Comité Al Qods, en soutien au peuple palestinien résistant et en défense de ses droits légitimes, historiques et inaliénables, afin d'edifier son Etat indépendant, avec Al Qods comme capitale, dont le dernier acte est la signature par SM le Roi Mohammed VI et le Pape François de l'Appel d'Al Qods, visant à conserver et à promouvoir le caractère spécifique multireligieux de la ville sainte et ce, lors de la visite historique du Souverain pontife au Maroc.

La délégation marocaine a formulé le voeu dans le mémoire joint à cette demande de voir l'assemblée générale de l'UIP voter en faveur de cet article, ce qui confortera la position constante de l'UIP visant l'unification des efforts de la communauté internationale pour un règlement pacifique, juste et définitif du conflit israélo-palestinien.

S'exprimant lors de cette réunion de coordination, M. Benchamach a relevé qu'une demande allant dans le même sens a été formulée par la délégation parlementaire koweïtie, soulignant qu'il est opportun de joindre les deux demandes, d'autant plus que l'Indonésie et la Turquie ont formulé deux propositions similaires.

Les données géopolitiques et les derniers développements de la question palestinienne, notamment la reconnaissance d'Al Qods capitale d'Israël et de l'annexion par l'Etat hébreux du Golan "nous incitent à prendre les positions qui s'imposent", a-t-il fait observer.

Les délégations parlementaires prenant part à cette réunion ont positivement réagit à la requête marocaine, d'autant plus qu'une commission a été formée afin d'élaborer un article unifié regroupant les propositions émanant du Maroc, du Koweït, de l'Indonésie et de la Turquie sous l'intitulé "Protection du peuple palestinien, rejet de la reconnaissance de la souveraineté israélienne sur le Golan et renforcement des valeurs de cohabitation entre les peuples et les religions".

Les travaux de la 140ème Assemblée de l'Union interparlementaire, qui se tiendra du 6 au 10 avril à Doha, seront axés sur le thème des "parlements, vecteurs de renforcement de l'éducation pour la paix, la sécurité et l'État de droit", ainsi que sur les rôles que jouent les Parlements nationaux et les Unions interparlementaires dans la protection du peuple palestinien.

Le Parlement marocain propose la création d'un mécanisme international de protection du peuple palestinien

Participation d'une délégation parlementaire à l'Assemblée de l'UIP

Libération

Une réunion de coordination du groupe géopolitique arabe s'est tenue vendredi à Doha, en prélude à la 140ème assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), avec la participation d'une importante délégation marocaine, conduite par Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers.

Cette réunion de coordination a été marquée notamment par la présentation par la délégation marocaine d'une demande à la présidente de l'UIP, Gabriela Cuevas Barron, relative à l'introduction d'un article d'urgence à l'ordre du jour de l'assemblée, concernant la mise en place d'un mécanisme pour assurer une protection internationale du peuple palestinien, selon les chartes du droit international humanitaire.

Cette proposition s'inscrit dans le sillage des "efforts de la diplomatie parlementaire marocaine et est en phase avec les positions qu'elle a toujours exprimées en faveur des questions arabes, à leur tête la cause palestinienne", a-t-on appris auprès de la délégation marocaine.

Elle s'insère également dans les positions constantes du Royaume du Maroc, sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI, président du

Comité Al Qods, en soutien au peuple palestinien résistant et en défense de ses droits légitimes, historiques et inaliénables, afin d'édifier son Etat indépendant, avec Al Qods comme capitale, dont le dernier acte est la signature par SM le Roi Mohammed VI et le Pape François de l'Appel d'Al Qods, visant à conserver et à promouvoir le caractère spécifique multireligieux de la ville sainte et ce, lors de la visite historique du Souverain pontife au Maroc.

La délégation marocaine a formulé le voeu dans le mémoire joint à cette demande de voir l'assemblée générale de l'UIP voter en faveur de cet article, ce qui confortera la position constante de l'UIP visant l'unification des efforts de la communauté internationale pour un règlement pacifique, juste et définitif du conflit israélo-palestinien.

S'exprimant lors de cette réunion de coordination, Hakim Benchamach a relevé qu'une demande allant dans le même sens a été formulée par la délégation parlementaire koweïtie, soulignant qu'il est opportun de joindre les deux demandes, d'autant plus que l'Indonésie et la Turquie ont formulé deux propositions similaires.

Les données géopolitiques et les derniers développements de la question palestinienne, notamment la reconnaissance d'Al Qods capitale d'Israël et de l'annexion par l'Etat hébreu du Golan "nous incitent à prendre les positions qui s'imposent", a-t-il fait observer.

Les délégations parlementaires prenant part à cette réunion ont positivement réagi à la requête marocaine, d'autant plus qu'une commission a été formée afin d'élaborer un article unifié regroupant les propositions émanant du Maroc, du Koweït, de l'Indonésie et de la Turquie sous l'intitulé "Protection du peuple palestinien, rejet de la reconnaissance de la souveraineté israélienne sur le Golan et renforcement des valeurs de cohabitation entre les peuples et les religions".

Les travaux de la 140ème Assemblée de l'Union interparlementaire, qui se tiennent du 6 au 10 avril à Doha, sont axés sur le thème des "Parlements, vecteurs de renforcement de l'éducation pour la paix, la sécurité et l'Etat de droit", ainsi que sur les rôles que jouent les Parlements nationaux et les Unions interparlementaires dans la protection du peuple palestinien.

Assemblée de l'Union interparlementaire à Doha

Le Maroc plaide pour des mécanismes de protection internationale en faveur du peuple palestinien

LE MATiN.ma

La 140e Assemblée de l'Union interparlementaire a démarré ses travaux vendredi avec une présence marocaine très active. En effet, cette délégation, conduite par Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, a demandé à inscrire à l'ordre du jour des travaux de l'Assemblée un point d'urgence qui vise à défendre des mécanismes de protection internationale en faveur du peuple palestinien.

Les travaux de la 140e Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) ont démarré vendredi à Doha. L'une des premières activités de cette grande des parlementaires a concerné la réunion de coordination du groupe géopolitique arabe, réunion suivie de celle du groupe africain. Une délégation marocaine conduite par le président de la Chambre de Conseillers, Hakim Benchamach, et composée, en plus des parlementaires des différents groupes

parlementaires de la première et de la deuxième Chambre, du secrétaire général de la Chambre des représentants, a pris part à cette réunion.
La délégation marocaine est venue prendre part à cette importante assemblée de l'UIP pour défendre des positions, mais également pour faire des propositions de grand intérêt sur le plan politique international. En effet, le Maroc a demandé, à travers une requête officielle adressée à la présidente de l'Union interparlementaire, Gabriela Cuevas Barron, d'intégrer à l'ordre du jour un point d'urgence, conformément aux dispositions relatives au règlement de l'UIP. Le point en question, qui confirme la position constante du Royaume visant à défendre la question palestinienne, porte comme intitulé «Assurer et mettre en œuvre un mécanisme de protection internationale en faveur du peuple palestinien, conformément aux dispositions pertinentes du droit international humanitaire : le rôle des Parlements et de l'UIP».

«La délégation parlementaire du Maroc souhaite que la 140e Assemblée vote en faveur de ce point d'urgence ; cela témoignerait de l'engagement indéfectible et ininterrompu de l'Union interparlementaire à consolider les efforts de la communauté internationale en vue d'instaurer un règlement pacifique, juste et durable du conflit israélo-palestinien, condition sine qua non pour la paix et la sécurité au Moyen-Orient», lit-on dans cette demande adressée aux instances dirigeantes de l'Union interparlementaire. Cette proposition est suivie, dans une démarche concrète de la part de la délégation marocaine, d'un projet de résolution en 13 points.

Par ailleurs, la délégation marocaine, devant prendre part aux travaux de l'Assemblée prévus ce samedi de manière officielle, devra également participer à la réunion de coordination du groupe islamique qui devra avoir lieu en milieu de journée. Autant d'activités qui vont permettre aux participants marocains de mobiliser les Parlements du monde afin de voter favorablement pour la proposition marocaine. Car, selon les statuts de l'UIP, pour qu'une demande d'inscription d'un point d'urgence soit acceptée, elle doit répondre à certaines exigences. Elle doit concerner un événement majeur de portée internationale sur lequel il paraît nécessaire que l'UIP prenne position et recueillir en sa faveur les deux tiers des suffrages exprimés. De même, l'Assemblée ne peut inscrire à son ordre du jour qu'un seul point d'urgence. Si plusieurs demandes

obtiennent la majorité requise, celle ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages positifs est acceptée.
Réunies également dans le cadre du groupe géopolitique arabe, les délégations représentant les Parlements arabes se sont accordées sur l'importance de la présentation d'une proposition commune défendant la question palestinienne. En effet, après les discussions, plusieurs propositions allant dans ce sens et émanant de plusieurs pays arabes et islamiques ont été enregistrées.

Dialogue des présidents des parlements

Appel pour la refonte des modèles de gouvernance

LE MATiN.ma

Le diagnostic établi par les présidents des parlements du monde, dans le cadre des travaux de l'assemblée de l'Union interparlementaire à Doha, relatif au mode de gouvernance, est alarmant. Ils appellent ainsi à envisager de nouvelles formes de démocratie et de gouvernance, en dehors des modèles traditionnels. Le président de la Chambre des Conseillers a participé à ce débat et a exprimé son opinion.

Les présidents des parlements du monde ont discuté, dans le cadre de la 140e de l'Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) à Doha, de la refonte des modèles actuels de gouvernance prévalant dans le monde. Débat qui a eu lieu hier dans le cadre de la réunion des présidents des parlements autour de la thématique choisie par les organisateurs : « Manque de confiance dans la démocratie : il est urgent de repenser nos modèles de gouvernance ».

L'UIP a considéré dans ses documents que dans le contexte actuel, «il est primordial que les gouvernements mondiaux, nationaux et locaux procèdent à une auto-évaluation approfondie. Il faut trouver

de nouveaux modèles de gouvernance non seulement pour rapprocher les gouvernements des citoyens, mais aussi pour qu'ils soient adaptés aux progrès technologiques de plus en plus rapides, à l'évolution des modes de consommation, aux nouvelles formes de communication, au besoin d'efficacité croissante et aux nombreuses autres innovations déjà en train de transformer le monde. La politique doit évoluer en réponse aux nouveaux problèmes et aux nouvelles attentes des citoyens», lit-on dans ces documents.

Intervenant dans le cadre de ce débat, Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, chef de la délégation marocaine à Doha, a exprimé son opinion dans ce sens. Avant de proposer ce qu'il faut faire, il a procédé à un diagnostic selon lequel le monde souffre de nombreux phénomènes négatifs ce qui est de nature, estime-t-il, «de déstabiliser les démocraties montantes et de porter même atteinte aux projets démocratiques les plus sérieux». Il a cité, parmi ces phénomènes la concentration de la connaissance, de la richesse et du pouvoir dans des zones bien déterminées, la constance des tensions géostratégiques, l'aggravation du phénomène de la migration et les effets des changements climatiques.

En outre, il a prôné un discours alarmant concernant « le danger du populisme ». « Le danger de l'atteinte permanente des institutions démocratiques et de l'Etat de droit est plus grand sous l'ère de la détention du pouvoir par les populistes. Ce qui dénote de la persistance du danger du populisme. L'avenir sera encore plus grave », a-t-il alerté.

Après ce diagnostic prenant la forme d'un signal d'alarme, le Chef de la délégation marocaine a proposé d'agir en procédant à de véritables révisions. Ce qui doit être concrétisé, estime-t-il, à travers des lois électorales. «Il s'agit d'adopter des mécanismes de choix des élites partisanes et l'élection de l'élite parlementaire. De nombreuses critiques à ce propos se fondent sur un état de fait qui relève la faiblesse du renouvellement des élites, la nature formelle de la participation, la continuité des mêmes visages et le non-respect des engagements…», a-t-il souligné.

UIP:Le parlement marocain propose la mise en place d'un mécanisme international pour protéger le peuple palestinien

Une réunion de coordination du groupe géopolitique arabe s'est tenue vendredi à Doha, en prélude à la 140ème Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), avec la participation d'une importante délégation marocaine, conduite par M. Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers.

Cette réunion de coordination a été marquée notamment par la présentation par la délégation marocaine d'une demande à la présidente de l'UIP, Mme Gabriela Cuevas Barron, relative à l'introduction d'un article d'urgence à l'ordre du jour de l'assemblée, concernant la mise en place d'un mécanisme pour assurer une protection internationale du peuple palestinien, selon les chartes du droit international humanitaire.

Cette proposition s'inscrit dans le sillage des "efforts de la diplomatie parlementaire marocaine et est en phase avec les positions qu'elle a toujours exprimées en faveur des questions arabes, à leur tête la cause palestinienne", a-t-on appris auprès de la délégation marocaine.

Elle s'insère également dans les positions constantes du Royaume du Maroc, sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI, président du Comité Al Qods, en soutien au peuple palestinien résistant et en défense de ses droits légitimes, historiques et inaliénables, afin d'edifier son Etat indépendant, avec Al Qods comme capitale, dont le dernier acte est la signature par SM le Roi Mohammed VI et le Pape François de l'Appel d'Al Qods, visant à conserver et à promouvoir le caractère spécifique multireligieux de la ville sainte et ce, lors de la visite historique du Souverain pontife au Maroc.
La délégation marocaine a formulé le voeu dans le mémoire joint à cette demande de voir l'assemblée générale de l'UIP voter en faveur de cet article, ce qui confortera la position constante de l'UIP visant l'unification des efforts de la communauté internationale pour un règlement pacifique, juste et définitif du conflit israélo-palestinien.
S'exprimant lors de cette réunion de coordination, M. Benchamach a relevé qu'une demande allant dans le même sens a été formulée par la délégation parlementaire du Koweït, soulignant qu'il est opportun de joindre les deux demandes, d'autant plus que l'Indonésie et la Turquie ont formulé deux propositions similaires.

Les données géopolitiques et les derniers développements de la question palestinienne, notamment la reconnaissance d'Al Qods capitale d'Israël et de l'annexion par l'Etat hébreux du Golan "nous incitent à prendre les positions qui s'imposent", a-t-il fait observer.
Les délégations parlementaires prenant part à cette réunion ont positivement réagit à la requête marocaine, d'autant plus qu'une commission a été formée afin d'élaborer un article unifié regroupant les propositions émanant du Maroc, du Koweït, de l'Indonésie et de la Turquie sous l'intitulé "Protection du peuple palestinien, rejet de la reconnaissance de la souveraineté israélienne sur le Golan et renforcement des valeurs de cohabitation entre les peuples et les religions".
Les travaux de la 140ème Assemblée de l'Union interparlementaire, qui se tiendra du 6 au 10 avril à Doha, seront axés sur le thème des "parlements, vecteurs de renforcement de l'éducation pour la paix, la sécurité et l'État de droit", ainsi que sur les rôles que jouent les Parlements nationaux et les Unions interparlementaires dans la protection du peuple palestinien.

Assemblée de l'Union interparlementaire

Les parlementaires marocains s'activent pour la défense de la cause palestinienne

LE MATiN.ma

Les activités de la 140e Assemblée de l'Union interparlementaire se poursuivent à Doha. La délégation marocaine travaille d'arrache-pied pour intégrer à l'ordre du jour des travaux de l'Assemblée un point d'urgence défendant la cause palestinienne. La question doit être tranchée par le vote des parlementaires lors de la séance plénière.

Les travaux de la 140e Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) ayant lieu à Doha ont été inaugurés de manière officielle samedi dans la soirée par l'Émir Cheikh Tamim Ben Hama Al Thani. L'inauguration a eu lieu en présence de la présidente de l'UIP, la Mexicaine Gabriela Cuevas Barrón, et du secrétaire général de l'Union, le Camerounais Martin Chungong, du secrétaire général adjoint de l'ONU contre le terrorisme, Vladimir Voronkov, ainsi que du président du Parlement qatari (Majliss Choura), Ahmed Ben Zaid Al Mahmoud. Quatre-vingts présidents de Parlements et plus de

2.270 parlementaires représentant 46.000 parlementaires du monde ont pris part à cette séance.

Les membres de la délégation marocaine étaient très visibles lors de cette séance inaugurale. Le tirage au sort, imposé par les procédures de l'UIP, leur ayant été favorable, ils ont eu le privilège d'être installés au premier rang. Cela a aussi permis de rendre très visible le drapeau marocain.

Par ailleurs, il faut le rappeler, cette séance inaugurale a eu lieu après plusieurs réunions et débats dans le cadre de ce qui est appelé les groupes géopolitiques (islamique, africain, arabe, asiatique…) et des réunions sectorielles (droits de l'Homme, femmes, jeunes, santé, crise au Moyen-Orient…). Des débats dont certains ont exigé de la délégation marocaine une mobilisation totale lors des deux premiers jours avant le lancement officiel des travaux de l'Assemblée de l'UIP (voir : www.lematin.ma). En effet, ainsi que le permettent les statuts de l'Union, chaque délégation a le droit d'adresser des points d'urgence à intégrer à l'ordre du jour des travaux. Dans ce cadre, le Maroc a adressé à la présidente de l'UIP une demande visant à intégrer un point d'urgence dont l'objectif est «d'assurer et mettre en œuvre un mécanisme de protection internationale en faveur du peuple palestinien, conformément aux dispositions pertinentes du droit international humanitaire : le rôle des Parlements et de l'UIP». Cependant, le Maroc n'était pas le seul pays à avoir déposé un point d'urgence. Le Koweït, l'Indonésie, la Turquie et les Pays-Bas ont également procédé de la même façon. Or les propositions des trois premiers pays rejoignent celle du Maroc.

Ainsi, lors des discussions des groupes géopolitiques des pays islamiques et des pays arabes (où le Maroc est membre), ainsi que des pays asiatiques, il a été proposé de fusionner les propositions des quatre pays (Maroc, Koweït, Indonésie et Turquie). D'autant plus que l'Assemblée ne pouvait inscrire à son ordre du jour qu'un seul point d'urgence, qui doit obtenir en sa faveur les deux tiers des suffrages exprimés. Si plusieurs demandes obtiennent la majorité requise, celle ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages positifs sera acceptée.

C'est ainsi qu'une petite commission a été composée avec les représentants des pays concernés et qui sont arrivés, samedi dans

l'après-midi, à rédiger une proposition de point d'urgence qui regroupe leurs propositions. Dans cette commission, le Maroc était représenté par le parlementaire marocain Touizi Ahmed. Après de longues discussions, les représentants se sont mis d'accord sur un nouvel intitulé du point d'urgence. Il s'agit de «La protection du peuple palestinien et le refus de l'autorité israélienne sur le territoire du Golan occupé, le renforcement des valeurs de la coexistence entre les peuples et les religions, combattre les formes de racisme et d'intolérance et l'appui des efforts consentis pour venir en aide aux sociétés et pays sinistrés».

La dernière partie de ce point d'urgence a été intégrée afin de pouvoir intégrer le point d'urgence proposé par les Pays-Bas qui appelle à «l'action internationale urgente en faveur du Mozambique, du Malawi et du Zimbabwe à la suite du passage du cyclone Ida». Car selon des parlementaires, c'est une proposition qui a été introduite sur instigation des Israéliens afin de disperser les voies qui voteraient en faveur de la cause palestinienne. Par ailleurs, l'Assemblée générale de l'UIP a démarré ses travaux dimanche avec huit points à l'ordre du jour. Le premier a permis d'élire le président de l'Assemblée en la personne d'Ahmed Ben Zaid Al Mahmoud, avant de donner la parole aux chefs des délégations. Au moment où nous mettions sous presse, l'Assemblé devait aborder le deuxième point à l'ordre du jour, relatif à «l'examen des demandes d'inscription d'un point d'urgence à l'ordre du jour de l'Assemblée». Un enjeu important pour la délégation marocaine qui a agi pour que le point qu'elle soutient en faveur de la cause palestinienne soit adopté.

Assemblée de l'Union interparlementaire

Plaidoyer des parlementaires marocains aux Parlements du monde

LE MATiN.ma

La délégation marocaine ayant pris part au débat général de l'Assemblée de l'Union interparlementaire à Doha, a mis en exergue l'importance de la relation entre l'éducation et la lutte contre la violence et la radicalisation.

C'est désormais l'une des tribunes offertes aux parlementaires du monde pour s'exprimer sur les différentes questions de l'actualité. En effet, le débat général ouvert lors de chaque Assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) offre une occasion d'échanger et de discuter des sujets d'actualité à travers le monde. Ainsi, et lors de la session qui se déroule à Doha depuis jeudi, et se poursuit jusqu'à mercredi, les parlementaires représentant 164 pays – la participation la plus importante de l'histoire de l'organisation – se sont penchés sur un sujet d'actualité dont la thématique porte sur «Les Parlements, vecteurs de renforcement de l'éducation pour la paix, la sécurité et l'état de droit». Un sujet qui ne pouvait pas laissé

indifférente la délégation marocaine qui a été très active lors de ce rendez-vous mondial.

En effet, intervenant, cet après-midi, en tant que chef de la délégation marocaine à Doha, Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, a mis l'accent sur l'importance de l'éducation dans sa relation avec le renforcement de la paix, la sécurité et l'état de droit, tout en saluant le choix par l'UIP de ce sujet. A travers son discours, M. Benchamach a lancé trois principaux messages à la communauté de parlementaires :

Le premier message met en avant le lien existant entre la situation que vit le monde actuellement et certaines causes. Une situation mondiale qui se caractérise par un état politique agité marqué par la multiplication des conflits et des tensions, des menaces sécuritaires et terroristes, et l'expansion de la culture de la haine. Cet état de fait est alimenté par de nombreuses causes, dont la plus importante est « l'existence de dysfonctionnements et de pannes au niveau des systèmes de l'éducation et de l'enseignement dans de nombreux pays », affirme-t-il. Pour appuyer cette hypothèse, le chef de la délégation marocaine a rappelé les données évoquées en septembre 2017 par le Secrétaire général de l'ONU qui avait soutenu dans un de ses rapports que le monde a consacré un budget pour les opérations de maintien de sécurité de l'ordre de 7,87 billions de dollars. Sur le plan international, la violence a coûté 14,3 trillions dollars en 2016, soit 12,6% du PIB mondial.

Le deuxième message adressé par l'intervenant marocain est la relation qui existe entre l'éducation et les valeurs humaines et de tolérance. Il a ainsi appelé à prendre à bras le corps l'éducation et l'enseignement tout en travaillant sur les principes communs qui rassemblent la communauté internationale. Dans ce sens, il a évoqué un passage du Discours Royal à l'occasion de la visite du Pape François au Maroc le 30 mars dernier. «Au moment où les paradigmes se transforment, partout et sur tout, le dialogue interreligieux doit aussi faire sa mue. Le dialogue tourné vers la "tolérance" aura fait long feu, sans pour autant atteindre sa finalité. Les trois religions abrahamiques n'existent pas pour se tolérer, par résignation fataliste ou acceptance altière. Elles existent pour s'ouvrir l'une à l'autre et pour se connaître, dans un concours vaillant à se faire du bien l'une l'autre», a-t-il cité. Ainsi, selon Hakim

Benchamach, la solution pour dépasser les crises actuelles réside dans l'éducation axée sur la paix, la citoyenneté et la construction de la culture de la paix et de l'intolérance ainsi que la lutte contre le discours de haine.

Le troisième message adressé aux participants consiste à dire que le Maroc tend la main pour partager son expérience pour un monde moins violent et plus juste, expérience marocaine qui est en avance en matière de lutte contre le radicalisme. «Nous aspirons à ce que l'Union interparlementaire participe à l'élaboration de plans d'action parlementaire pour le renforcement de l'éducation axée sur la paix, la citoyenneté et la construction de la culture de la paix», a-t-il plaidé en proposant une série d'axes qui peuvent prévaloir quant à l'élaboration de cette stratégie. Il s'agit, entre autres, de la connexion entre ce qui est sécuritaire, spirituel, éducatif et social face aux phénomènes qui alimentent la violence, le radicalisme et le terrorisme.

Benchamach: Le Maroc veut hisser ses relations avec l'Ethiopie au niveau d'un partenariat mutuellement bénéfique

Le Maroc est animé d'une forte volonté pour hisser ses relations avec l'Ethiopie au niveau d'un partenariat mutuellement bénéfique dans le cadre d'une approche gagnant-gagnant, a indiqué le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach.

Lors d'une entrevue, tenue lundi à Doha avec la présidente du conseil fédéral éthiopien, Kheiria Ibrahim, en marge des travaux de la 140è assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), M. Benchamach a souhaité que cette rencontre contribuera au renforcement des excellentes relations liant les deux pays amis.

A cet égard, il a rappelé les visites historiques de SM le Roi Mohammed VI en République d'Ethiopie et les perspectives prometteuses des relations bilatérales, mettant l'accent sur l'importance stratégique que le Souverain accorde au renforcement de la coopération Sud-Sud.

Au niveau parlementaire, le président de la chambre des conseillers a invité la partie éthiopienne à élaborer des projets et des programmes d'action commune à travers l'échange des expériences

et le renforcement de la coordination et de la consultation sur des questions d'intérêt mutuel.

Le continent africain a laissé passer de nombreuses opportunités à cause des divisions idéologiques, a-t-il déploré , notant que l'ambition du Maroc est de construire une Afrique forte capable de relever les différents défis qui s'imposent.Dans ce sens, M.Benchamach a passé en revue les différents pas franchis pour la mise en place d'un forum parlementaire afro-américo-latino comme cadre de dialogue et mécanisme d'action commune. Pour sa part, Mme Kheiria s'est félicitée de l'initiative de M. Benchamach au sujet du forum parlementaire afro-américo-latin, faisant part de sa disposition à œuvrer pour concrétiser cette idée au service des intérêts des peuples de l'Afrique et de l'Amérique latine. La responsable éthiopienne a salué également, la création en janvier dernier à Rabat, du Réseau parlementaire sur la sécurité alimentaire, en marge du colloque international organisé par la chambre des conseillers en coopération avec l'Association des sénats et des conseils similaires en Afrique et dans le monde arabe.

Mme Kheiria a mis en avant les relations historiques entre son pays et le Maroc, appelant au renforcement et à l'approfondissement de la coopération institutionnelle parlementaire et ce au service des intérêts communs des deux pays.

Le Maroc et l'Ethiopie veulent mettre en place un partenariat mutuellement bénéfique

Le Maroc est animé d'une forte volonté pour hisser ses relations avec l'Ethiopie au niveau d'un partenariat mutuellement bénéfique dans le cadre d'une approche gagnant-gagnant, a indiqué le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach. Lors d'une entrevue, tenue lundi à Doha avec la présidente du conseil fédéral éthiopien, Kheiria Ibrahim, en marge des travaux de la 140è assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), M. Benchamach a souhaité que cette rencontre contribuera au renforcement des excellentes relations liant les deux pays amis.

Le Maroc propose la création d'un mécanisme international de protection des Palestiniens

Dans le cadre de la 140e assemblée de l'Union interparlementaire (UIP) qui se tient à Doha (Qatar) du 6 au 10 avril, la délégation marocaine participante a proposé la mise en place d'un mécanisme de protection internationale des Palestiniens, qui tirera ses principes des dispositions humanitaires. Dans ce sens, le journal marocain Libération indique que la délégation conduite par Hakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, a formulé le vœu de voir l'assemblée générale de l'UIP voter en faveur de ce texte.

Lors de cette réunion de coordination, le responsable a souligné qu'une demande similaire a été formulée par les délégations parlementaires koweïtienne, turque et indonésienne. Pour lui, le contexte géopolitique lié à la reconnaissance de Jérusalem comme

capitale d'Israël par les Etats-Unis, le Brésil et d'autres pays, en plus de l'annexion du Golan par Tel Aviv, « incitent à prendre les positions qui s'imposent ».

Ainsi, une commission a été formée pour élaborer un article unifié regroupant les propositions émanant du Maroc, du Koweït, de l'Indonésie et de la Turquie sous le nom « Protection du peuple palestinien, rejet de la reconnaissance de la souveraineté israélienne sur le Golan et renforcement des valeurs de cohabitation entre les peuples et les religions ».

Par ailleurs, l'initiative de la délégation marocaine intervient quelques jours après la visite du pape François au Maroc, les 30 et 31 mars dernier, marquant la signature avec le roi Mohammed VI de l'Appel d'Al-Qods, visant à conserver et à promouvoir le caractère spécifique multireligieux de la ville sainte.

Maroc/Qatar: Examen à Doha des moyens de renforcer l'action parlementaire conjointe

Le Reporter.ma

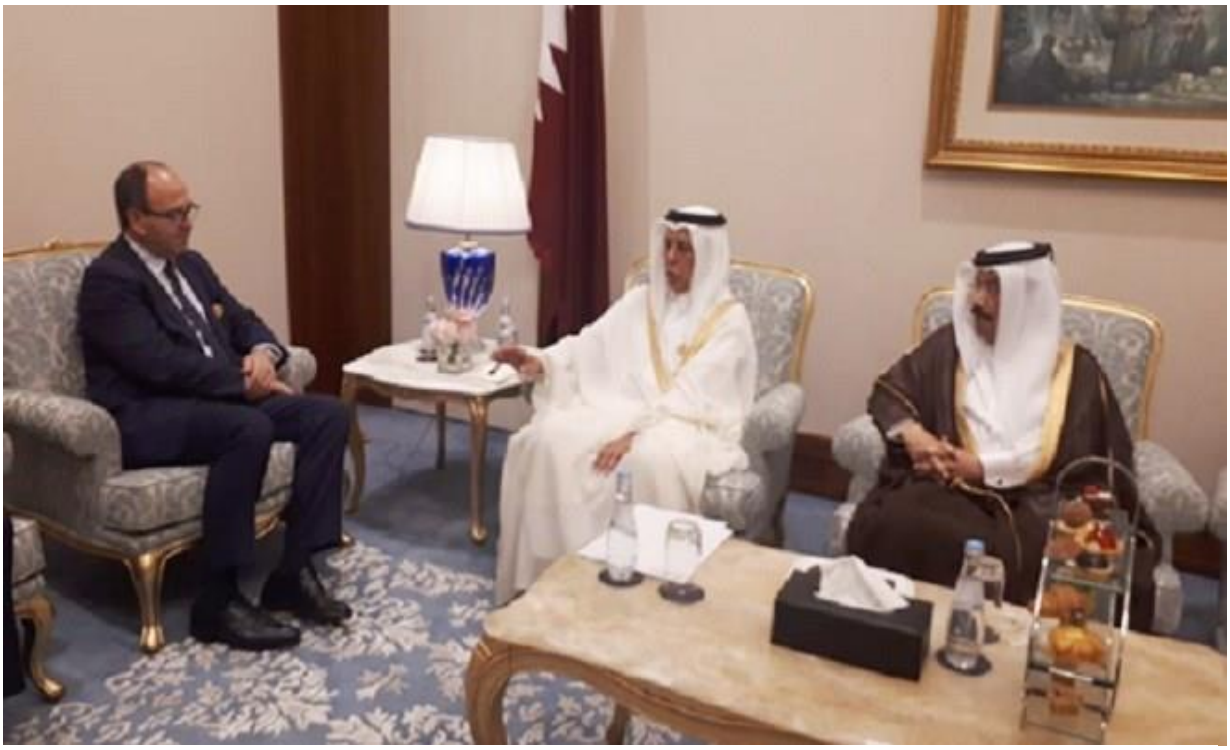

Le renforcement de l'action parlementaire conjointe au service des relations entre le Maroc et le Qatar a été au centre des entretiens du président de la chambre des conseillers, Hakim Benchamach avec le président du conseil qatari de la Choura, Ahmed Ben Abdellah Ben Zyed Al Mahmoud.

Lors de cette entrevue, tenue à Doha en marge de la 140è assemblée de l'Union interparlementaire (UIP), les deux parties ont mis l'accent sur l'importance d'intensifier la coordination et la consultation entre les deux institutions législatives au sujet des questions d'intérêt commun dans les différents foras parlementaires régionaux et internationaux.

Les deux responsables ont salué, également, les relations étroites entre le Royaume du Maroc et l'Etat du Qatar, basées sur une coopération fructueuse, une solidarité effective et un respect

mutuel, ainsi que des liens fraternels entre SM le Roi Mohammed VI et Cheikh Tamim Ben Hamad Al Thani.

A cette occasion, M. Benchamach s'est félicité de l'excellente organisation de l'assemblée de l'UIP et du débat riche ayant marqué ce conclave.

Pour sa part, M. Al Mahmoud a salué la forte participation du Maroc à cet événement et la coopération liant le Royaume et le Qatar dans tous les domaines.

Forum parlementaire afro-latino-américain : Le Parlement latino-américain et des Caraïbes, un partenaire clé (Benchamach)

AtlasInfo.fr

Le Parlement latino-américain et des Caraïbes est un partenaire clé dans la mise en place de l'Initiative du Forum parlementaire afro-latino-américain, a souligné, dimanche à Doha, le président de la Chambre des conseillers, M. Hakim Benchamach.

Lors d'un entretien avec le président du Parlement latino-américain et des Caraïbes, Elias Castillo, en marge de la 140ème session de l'Assemblée générale de l'Union interparlementaire (UIP) à Doha, M. Benchamach a indiqué que le parlement marocain avait progressé dans la mise en place de cette initiative "qualitative et ambitieuse" qui constitue un cadre de référence pour une action commune, un espace de dialogue et un mécanisme de plaidoyer visant à faire entendre la voix des peuples d'Afrique, d'Amérique latine et des Caraïbes dans diverses instances parlementaires internationales, et à faire face aux défis communs, en particulier à la lumière des mutations rapides et croissantes que connait actuellement le

monde.

Le responsable marocain s'est félicité de la dynamique des relations entre les parlements marocain et latino-américain au cours des dernières années, soulignant que le mémorandum d'entente signé entre les deux parties en avril dernier "traduit l'intérêt que porte les deux parlements à servir les peuples des deux régions et constitue le point de départ pour rattraper les occasions perdues en raison de facteurs et de contextes historiques qui ont dominé la diplomatie parlementaire et l'ont confinée dans des considérations idéologiques étriquées".

Pour sa part, M. Castillo a exprimé sa satisfaction du niveau des entretiens qu'il a eus avec des représentants parlementaires et gouvernementaux lors de sa visite au Royaume en janvier dernier dans le cadre de sa participation au colloque international sur les expériences de réconciliation nationale, organisé par la Chambre des Conseillers en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme, réitérant sa grande considération pour le modèle de développement et démocratique du Royaume sous la conduite du Roi Mohammed VI.

Il a souligné que la position géostratégique et le statut du Maroc dans son environnement régional lui permettent de jouer un rôle central dans le rapprochement entre les pays des groupements africains et arabes et ceux latino-américains, et aussi de servir de plateforme solide pour la construction d'un avenir commun. M. Castillo a également salué l'initiative du Parlement marocain en faveur de la création du Forum parlementaire afro-latino-américain, exprimant la volonté du Parlement latino-américain et des Caraïbes d'œuvrer pour la mise en place de cette initiative, qui contribuera à renforcer les relations entre les peuples d'Amérique latine et d'Afrique.

Après s'être félicité de voir la chambre des Conseillers assurer la présidence du Réseau parlementaire pour la sécurité alimentaire, le Président du Parlement d'Amérique latine et des Caraïbes a officiellement invité M. Benchamach à participer, en juin prochain, à la session annuelle de l'Assemblée générale de cette organisation parlementaire.

Doha: Benchamach se félicite de la dynamique des relations entre les parlements marocains et latino-américain

Le Parlement latino-américain et des Caraïbes est un "partenaire clé" dans la mise en place de l'Initiative du Forum parlementaire afro-latino-américain, a souligné, dimanche à Doha, le président de la Chambre des conseillers, M. Hakim Benchamach, se félicitant de la dynamique des relations entre les parlements marocain et latino-américain au cours des dernières années.

Lors d'un entretien avec le président du Parlement latino-américain et des Caraïbes, Elias Castillo, en marge de la 140ème session de l'Assemblée générale de l'Union interparlementaire (UIP) à Doha, M. Benchamach a indiqué que le parlement marocain avait progressé dans la mise en place de cette initiative "qualitative et ambitieuse" qui constitue un cadre de référence pour une action commune, un espace de dialogue et un mécanisme de plaidoyer visant à faire entendre la voix des peuples d'Afrique, d'Amérique latine et des Caraïbes dans diverses instances parlementaires internationales, et

à faire face aux défis communs, en particulier à la lumière des mutations rapides et croissantes que connaît actuellement le monde.

Benchamach a saisi cette occasion pour souligner que le mémorandum d'entente signé entre les deux parties en avril dernier "traduit l'intérêt que porte les deux parlements à servir les peuples des deux régions et constitue le point de départ pour rattraper les occasions perdues en raison de facteurs et de contextes historiques qui ont dominé la diplomatie parlementaire et l'ont confinée dans des considérations idéologiques étriquées".

Pour sa part, M. Castillo a exprimé sa satisfaction du niveau des entretiens qu'il a eus avec des représentants parlementaires et gouvernementaux lors de sa visite au Royaume, en janvier dernier, dans le cadre de sa participation au colloque international sur les expériences de réconciliation nationale, organisé par la Chambre des Conseillers en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme, réitérant sa grande considération pour le modèle de développement et démocratique du Royaume sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI.

Il a souligné que la position géostratégique et le statut du Maroc dans son environnement régional lui permettent de jouer un rôle central dans le rapprochement entre les pays des groupements africains et arabes et ceux latino-américains, et aussi de servir de plateforme solide pour la construction d'un avenir commun.

M. Castillo a également salué l'initiative du Parlement marocain en faveur de la création du Forum parlementaire afro-latino-américain, exprimant la volonté du Parlement latino-américain et des Caraïbes d'œuvrer pour la mise en place de cette initiative, qui contribuera à renforcer les relations entre les peuples d'Amérique latine et d'Afrique.

Après s'être félicité de voir la chambre des Conseillers assurer la présidence du Réseau parlementaire pour la sécurité alimentaire, le Président du Parlement d'Amérique latine et des Caraïbes a officiellement invité M. Benchamach à participer, en juin prochain, à la session annuelle de l'Assemblée générale de cette organisation parlementaire.

IPU in Doha: Morocco Proposes International Mechanism to Protect Palestinians

Rabat – The President of the House of Advisors, Hakim Benchamach, is leading a large delegation to represent Morocco during the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union (IPU), which opened on Saturday in Doha.

The symposium is convening the speakers of 80 parliaments from around the world, in addition to more than 2270 MPs from 162 countries, including Morocco.

Before the opening of the symposium, Morocco's delegation introduced a proposal to establish a mechanism to ensure international protection for the Palestinian people.

Maghreb Arab Press (MAP) reported that the Moroccan proposal is part of Morocco's efforts and with "the positions it has always expressed in favor of Arab issues, notably the Palestinian cause."

The proposal is in line with the instructions of King Mohammed VI, Chairman of the Al-Quds Committee.

In addition, a committee was formed to draft a unified article containing the proposals from Morocco, Kuwait, Indonesia and Turkey under the title "Protection of the Palestinian people, rejection of the recognition of Israeli sovereignty over the Golan and strengthening of the values of coexistence between peoples and religions."

Morocco is on the list of the countries which has long expressed unwavering support for the Palestinian cause.

On March 30, King Mohammed VI and Pope Francis signed the Jerusalem Appeal during the papal visit to Morocco.

The appeal said, "We believe it is important to preserve the Holy City of Jerusalem (Al-Quds Al-Sharif) as a shared heritage of humankind and to safeguard it, above all for the believers of the three monotheistic religions, as a symbol of peaceful coexistence and as a meeting place where mutual esteem and dialogue are fostered."

The decision to sign the appeal received applause from several countries and institutions, including the European Union and the United Nations.

The spokesperson of the United Nations Secretary-General, Stephane Dujarric, said that the Jerusalem appeal signed by King Mohammed VI and Pope Francis "goes along the lines of what the Secretary-General has been saying for a quite long time, that Jerusalem has a sacred character for Jews, for Christians and Muslims and that it needs to be preserved."

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union is expected to address several issues, including international peace and security for international humanitarian law.

MOROCCO

140th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS
140ème ASSEMBLÉE DE L'UIP ET RÉUNIONS CONNEXES
Doha, 6 - 10 April 2019
الدوحة، ٦ - ١٠ أبريل ٢٠١٩

BENEGAL

SAN MARINO
MOROCCO
MOROCCO